الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

تقرير عرض مشروع
قانون المالية لسنة 2024
و تقديرات سنتي 2025 و 2026

الصيغة النهائية

الفهرس

مقدمة 2

I. ... الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية لسنة 2024..... 3

1. الوضع الاقتصادي العالمي والأفاق على المدى المتوسط 3

2. توجهات السياسة الميزانياتية 5

3. سلوك الاقتصاد الوطني خلال سنة 2022 11

4. سلوك الاقتصاد الوطني خلال السداسي الأول من سنة 2023..... 16

5. توقّعات إغلاق سنة 2023 18

II.تأطير الاقتصاد الكلي والميزانياتي لمشروع قانون المالية لسنة 2024 والتقديرات لسنتي 2025-2026..... 20

1. المجاميع الرئيسية لتأطير الاقتصاد الكلي والميزانياتي للفترة 2024-2026 20

2. ميزانية الدولة لسنة 2024..... 23

III. أهم التدابير التشريعية لمشروع قانون المالية لسنة 2024 38

الملاحق 48

مقدمة

جاء إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2024 وآفاق سنتي 2025 و2026، في سياق دولي وإقليمي، يتسم بشكوك مرتبطة بشكل خاص بتطور النزاع الأوكراني الروسي، والتي تضاف إليها الضغوط التضخمية التي لوحظت في معظم اقتصادات العالم.

على الصعيد الداخلي، يأتي إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2024 في سياق مواتي يعكس مرحلة جديدة في تحوّل البلد الذي بدأته الحكومة. في الواقع، أظهر الاقتصاد الجزائري مرونته في مواجهة الصدمات المتتالية من الأزمة الصحية ثم الصراع الروسي الأوكراني، من خلال تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي والميزانياتي التي تشير إلى استمرار النمو مدعوما لاسيما بنشاط القطاع خارج المحروقات، وتحسن عائدات الصادرات، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وتراكم احتياطي الصرف، وتقليص عجز الميزانية.

مع ذلك، لا تزال التوترات الجيوسياسية المستمرة تؤثر على الأسعار العالمية للمواد الاولية، لا سيما المنتجات الغذائية التي تستمر أسعارها في الارتفاع، مما يتطلب تدخلاً متزايد الأهمية من جانب الدولة ويؤثر سلبًا على القدرة الشرائية للأسر وتوازنات الحسابات وميزانية الدولة.

في الواقع، في محاولة للتخفيف من آثار هذه الزيادات، تم اتخاذ تدابير لتعزيز القدرة الشرائية للأسر، لاسيما عبر مراجعة سلم الضريبة على الدخل الإجمالي، وزيادة رواتب الموظفين المنبثقة من مراجعة شبكة النقاط الاستدلالية لسنوات 2022 و2023 و2024، إنشاء وإعادة تقييم منحة البطالة وزيادة اعانات ومعاشات التقاعد لصالح فئات اجتماعية معينة.

ويندرج إعداد مشروع هذا القانون في إطار مسعى التنفيذ الفعال لنمط الحوكمة الجديد، وفقا لأحكام القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، المعدل والمتمم، المتعلق بقوانين المالية.

يتعلق الامر بإعداد ميزانية البرنامج للسنة المالية الثانية، الذي ينبغي أن يعكس تطبيق التوجيهات الكبرى للسياسة العمومية من خلال الإطار الميزانياتي متوسط المدى (2024-2026)، من جهة، والاحكام المتعلقة بالتحضير لقانون المالية لسنة 2024 من جهة أخرى.

في الواقع، تعتمد هذه الممارسة على مقاربة واقعية تخضع لتوحيد التدابير التي قررتها السلطات العمومية لضمان استدامة النفقات العمومية وتحفيز النشاط الاقتصادي واستعادة توازن ميزانية الدولة على المدى المتوسط، من خلال أدوات جديدة أنشأتها أحكام قانون المالية العضوي المتعلق بقوانين المالية لتحسين تسيير الأموال العمومية.

إضافة إلى ذلك، فقد تم عرض مشروع قانون المالية لسنة 2024 للدراسة والمناقشة على مستوى المجلس الوزاري المشترك المنعقد بتاريخ 16سبتمبر 2023 وخلال اجتماع الحكومة المنعقد بتاريخ 05أكتوبر 2023. يأخذ هذا المشروع بعين الاعتبار مختلف التدابير التي قررتها السلطات العمومية.

في الواقع، يعكس مسار المالية العمومية المعتمد طموح الحكومة إلى تقليص لا سيما العجز العمومي وتنويع مصادر تمويله، مع السهر على تعزيز ديناميكية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال الحفاظ على القدرة الشرائية والانصاف الاجتماعي، وتعزيز قاعدة البنية التحتية وإنجاز مختلف المشاريع الجاري تنفيذها حاليا .

I. الإطار المرجعي لمشروع قانون المالية لسنة 2024

1.الوضع الاقتصادي العالمي والآفاق على المدى المتوسط

لا يزال الوضع الاقتصادي العالمي يواجه استمرار العوامل التي أعاقت النمو في 2022، و لا سيما الضغوط التضخمية التي تواصل إضعاف القدرة الشرائية للأسر، واشتداد كل من النزاع الأوكراني-الروسي والظواهر المناخية القصوى، فضلا عن تشديد سياسات البنوك المركزية التي أدت إلى زيادة تكلفة الاقتراض، مما حد من النشاط الاقتصادي في 2023.

ومع ذلك، فإن استعادة سلاسل التوريد، وعودة تكاليف الشحن و آجال تسليم الموردين إلى مستويات ما قبل COVID-19، بالإضافة إلى تسريع النشاط في قطاعي الخدمات والسياحة خلال الربع الأول من 2023 دفع صندوق النقد الدولي (FMI) ، في آخر تحديث له لآفاق الاقتصاد العالمي (إصدار جويلية 2023) ، إلى إجراء مراجعة طفيفة لتوقعاته لسنة 2023.

بالفعل، فإنه من المتوقع أن تنخفض نسبة النمو العالمي من 3,5% في 2022 إلى 3% في 2023 و2024، أي ستكون مواتية أكثر لسنة 2023 (+0,2 نقطة مئوية) ودون تغيير لسنة 2024، مقارنةً بما كان متوقعًا في إصدار أفريل 2023.

و لا تزال الاقتصادات المتقدمة تتسبب في تراجع النمو العالمي، حيث يتوقع أن تصل معدلات النمو إلى 1,5% في 2023 و 1,4% في 2024، مقابل 2,7% المقدرة لسنة 2022. و سينتج هذا التباطؤ بشكل أساسي عن ضعف الصناعة التحويلية و استمرار رفع أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية الرئيسية.

في الولايات المتحدة، ازدادت مخاطر التباطؤ الاقتصادي المرتبطة بالتوترات في القطاع المصرفي وبتسريع تشديد بنك الاحتياطي الفيدرالي للشروط المالية. ومن المتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي بنسبة 1,8% في 2023 و 1,0% في 2024، مقارنة بـ 2,1% في 2022.

في منطقة اليورو، تحسنت آفاق النمو الاقتصادي لسنة 2023 بواقع 0,1نقطة مئوية، لتصل إلى نمو متوقع بنسبة 0,9% في 2023 و 1,5% في 2024، بعد توقعات 2022 المقدرة بنحو 3,5%. وسيكون هذا التحسن ناتجًا بشكل أساسي عن عودة النشاط في قطاعي الخدمات والسياحة في كل من إيطاليا وإسبانيا، والذي سيخفف من وطأته ضعف الإنتاج الصناعي في ألمانيا.

في البلدان الناشئة والنامية، ستكون آفاق النمو مستقرة بشكل عام في 2023 و2024. ومن المتوقع أن يبلغ النمو 4,0% في 2023 و 4,1% في 2024 بعد 4,0% في 2022.

في الصين، دعم إيقاف سياسة "صفر-كوفيد" في ديسمبر 2022 النشاط الاقتصادي خلال الربع الأول من 2023. وتم الحفاظ على توقعات النمو عند 5,2% لسنة 2023 و4,5% لسنة 2024، بعد نسبة 3,0% في 2022.

سينتج هذا الأداء بشكل أساسي عن استعادة نشاط التصنيع واستهلاك الخدمات. و مع ذلك، فإن الانخفاض في الاستثمار بسبب التباطؤ في قطاع العقارات وانخفاض الطلب الأجنبي لا يزالان يلقيان بثقلهما على النشاط الاقتصادي الصيني.

فيما يخص النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يتوقع أن يسجل معدل النمو الاقتصادي نسبة 2,6% في 2023 و 3,1% في 2024، مقابل 5,4% في 2022.

فيما يتعلق بالتضخم العالمي (مؤشر أسعار الاستهلاك)، من المتوقع أن يصل إلى مستوى أقل مما كان عليه في 2022، منتقلا من معدل 8,7% في 2022 إلى 6,8% في 2023، ثم 5,2 % في 2024.

حيث تمت مراجعة معدل التضخم المتوقع لسنة 2023 بنسبة 0,2 نقطة مئوية، باعتبار أن الصين سوف تسجل مستوى تضخم أقل من المتوقع، إضافة إلى تشديد السياسات النقدية وانخفاض أسعار السلع الأساسية. ومع ذلك، فقد تم رفع توقعات التضخم لسنة 2024 بنسبة 0,3 نقطة مئوية، بسبب ارتفاع توقعات التضخم خارج الأسعار الطاقوية والغذائية.

ومن جهة أخرى، يتوقع صندوق النقد الدولي في نسخته الأخيرة من آفاق الاقتصاد العالمي انخفاضا في سعر برميل النفط[1] بنسبة 20,7% في 2023 و6,2% في 2024، بعد زيادة بنسبة 39,2% في 2022، والذي سينتقل من متوسط 96,36 دولارا للبرميل في 2022 إلى 76,41 دولارا للبرميل في 2023 و71,68 دولارا للبرميل في 2024.

من المتوقع أيضًا أن تنخفض أسعار السلع الأساسية غير الوقودية بمتوسط 4,8%في 2023 و 1,4% في 2024، مقابل زيادة بنسبة 7,9% في 2022، وهذا بسبب التراجع المتوقع في الطلب العالمي في 2023.

أما من حيث حجم التبادلات التجارية العالمية، فمن المتوقع أن ينتقل نموها من 5,2% في 2022 إلى 2,0% في 2023، قبل أن يرتفع إلى 3,7% في 2024. ويفسر التراجع المتوقع في 2023 إلى انخفاض الطلب العالمي وآثار تحسن قيمة الدولار.

ويتوقع كذلك أن يسجل حجم تبادلات البلدان المتقدمة نسبة نمو تصل إلى 2,3% في 2023 و 3,2% في 2024، مقابل 6,1% في 2022. كما سيعرف حجم تبادلات البلدان الناشئة والنامية نسبة نمو مقدرة بـ 1,5% في 2023 و 4,5% في 2024، مقابل 3,7% في 2022.

2.توجهات السياسة الميزانياتية

يندرج مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2024، وآفاق الفترة 2025 و2026 في سياق يتميز بعودة استقرار الوضعية الاقتصادية، الناتج عن التحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية والميزانياتية، والذي يرجع اساسًا إلى التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية وفقا لتوجهات السيد رئيس الجمهورية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وذلك منذ سنة 2020، منها:

- **المحافظة على القدرة الشرائية وتحسينها**

- استمرار دعم الدولة لمختلف المواد ذات الاستهلاك الواسع، مع الحفاظ على وفرة واستقرار المواد الغذائية لا سيّما المدعمة منها، والتصدي لكل أشكال المضاربة .
- مراجعة جدول الضريبة على الدخل الإجمالي، ابتداء من 2021.
- رفع رواتب الموظفين الناجم عن مراجعة شبكة النقاط الاستدلالية للسنوات 2022، 2023 و2024، التي سيترتب عنها زيادة كلية بـ 47% من مستوى الأجور، لفائدة 2,86 مليون موظفا وعونا عموميا.
- رفع الحد الأدنى لمنح التقاعد في الجزائر إلى 15000 دج لمن كان يتقاضى أقل من 10000 دج وإلى20000 دج لمن كان يتقاضى 15000 دج، لينسجم مع الحد الأدنى للأجور الذي عرف بدوره، زيادة من 18000 دج إلى 20000 دج منذ العام 2021.

[1] متوسط بسيط لأسعار خام برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط.

- تأسيس ثم مراجعة منحة البطالة من 13000دج إلى 15000 دج صافية، من كل الرسوم بالإضافة إلى تكفل الدولة بأعباء التغطية الصحية للبطّالين خلال فترة استفادتهم من المنحة، وتخص 2,35 مليون مستفيدا.
- رفع منحة الطلبة الجامعيين من 1300 دينار شهريا إلى 2000 دج شهريا، (أي +700 دج/شهر)، لفائدة 396 945 طالب.
- رفع منحة التضامن إلى 7000 دج لمن يتقاضى حاليا 3000 دج، حيث ستشمل المراجعة 1071738 مستفيد وذلك مواصلة لمسار صون كرامة المواطنين على اختلاف فئاتهم.
- رفع المنحة المدفوعة لفائدة المعوقين بنسبة 100% والتي تمس 314000 مستفيدا والتي انتقلت من 10000 دج إلى 12000 دج.
- مراجعة الأنظمة الأساسية الخاصة لموظفي التربية والأئمة.
- تخصيص لفائدة حرفيي الصيد البحري (خلال فترات التوقف المؤقت عن النشاط الناجم عن الاستراحة البيولوجية وعن البطالة التقنية بسبب سوء الأحوال الجوية).

- **ترقية التشغيل**

- التوظيف المنجز لفائدة بعض القطاعات لاسيما، التربية الوطنية، (منها: 12877 أستاذ متخصص في التربية البدنية) وتوظيف أساتذة في اللغة الانجليزية.
- رفع التجميد عن الترقيات على أساس الامتحانات المهنية لفائدة 625 280 موظفا، على امتداد 03 سنوات، بحوالي 40 % لسنة 2023 ولسنة 2024 و20% لسنة 2025.
- توظيف حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه، ضمن المناصب الجامعية.
- إدماج 321880 مستفيدا من جهاز المساعدة على الادماج المهني بمعدل إدماج 98,9% وتحويل العقود إلى عقود غير محددة المدة لفائدة 106 181 مستفيدا من جهاز المساعدة على الادماج الاجتماعي.

- **تحسين الإطار المعيشي للمواطنين**

- مرافقة وتعويض المتضررين من الكوارث الطبيعية (حرائق الغابات والفيضانات والزلازل).
- ضمان تزويد المواطنين بالمياه عبر كامل التراب الوطني ومواصلة الربط بين السدود واستغلال المياه الباطنية النائمة وصيانة الشبكات وتعزيز إجراءات اقتصاد الموارد المائية ومحاربة تبذيرها .
- منح الأولوية القصوى لمشاريع الموارد المائية غير التقليدية بهدف تعزيز احتياطي المياه الصالحة للشرب، بإنشاء محطات تحلية مياه البحر، عبر كامل الشريط الساحلي.
- تعبئة الموارد المالية مع تخصيص أوعية عقارية، لبناء السكنات الاجتماعية، والتزام الدولة بدعم السكن الريفي .
- إيلاء الأهمية القصوى لإتمام كل برامج ومشاريع مختلف الصيغ السكنية خاصة تلك المتعلقة بصيغة البيع بالإيجار، وهذا من أجل بضمان توفير السكن للمواطنين لاسيما الطبقة الوسطى. في

هذا الإطار تم تسليم 731 094 1وحدة سكنية بجميع الصيغ منذ سنة 2020 الى نهاية سبتمبر 2023.

- **تجسيد الرقمنة**

- رقمنة مختلف القطاعات الحساسة ذات الأهمية الاقتصادية لاسيما قطاع المالية (الضرائب والجمارك والأملاك الوطنية)، حتى تتمكن السلطات العمومية من امتلاك الأدوات الضرورية لوضع سياساتها وتنفيذها وتقييمها.
- تحسين وتقوية تدفق الأنترنت، لا سيما في المؤسسات المالية تشجيعا لعملية الدفع الإلكتروني في مختلف المجالات.

- **تشجيع وترقية الاستثمار**

- فتح بنوك جزائرية في الخارج في أوروبا (فرنسا) وإفريقيا (السنغال وموريتانيا)، لتمكين المغتربين الجزائريين من إيداع أو تحويل أموالهم، وإعطاء دفع للمبادلات التجارية لا سيما مع الدول الإفريقية.
- إطلاق بنك السكن بهدف تحكُم أكبر في سياسة الإسكان، يجمع كل هيئات التمويل، ويفتح المجال للخواص للمشاركة في رأسماله.
- تشجيع عملية الشمول المالي لاستقطاب الأموال المتداولة في السوق الموازية، ولاسيما من خلال طرح سندات الخزينة.
- تقليص عدد الصناديق الخاصة وإعادة إدماجها ضمن المسار العادي لتسيير إيرادات ونفقات الدولة بالشفافية والفعالية الضرورية لضمان التحكم الجيد في الميزانية العامة للدولة.
- تسريع مسار فتح رأس مال البنوك العمومية بطريقة علمية ومدروسة بدقة، تحفز على تغيير نمط التسيير القديم المرتكز حاليا على الإدارة بدل النجاعة الاقتصادية. حيث تم ادراج كل من بنك التنمية المحلية والقرض الشعبي الجزائري في بورصة الجزائر.
- إقرار إعفاءات جبائية تصل إلى 05 سنوات لفائدة المؤسسات الناشئة.
- تجنب فرض أي ضرائب جديدة أو رفعها على مهنيي الصيد البحري.
- منح كل التسهيلات اللازمة من أجل إطلاق صناعة محلية للسفن تسمح بتطوير الأسطول الوطني ورفع القدرات الإنتاجية لتزويد السوق الوطني.
- استغلال منجم غار جبيلات للحديد، ومنجم وادي أمزور للزنك والفوسفاط قصد التخفيف من الاعتماد على عائدات المحروقات، مع ارفاق ذلك ببناء خط سكة حديدية تندوف بشار.
- مراجعة النظام القانوني للوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية، من أجل إيجاد آلية أكثر نجاعة وفعالية للتحكم وضبط استغلال الثروات المنجمية التي تزخر بها بلادنا، مع فتح المجال أمام المؤسسات الناشئة، للمشاركة في مختلف المشاريع ذات الطابع المنجمي.

- إحصاء دقيق لأراضي العقار الصناعي غير المستغلة(الممنوحة وغير الممنوحة) مع إصدار القانون الجديد للاستثمار ونصوصه التطبيقية، تحفيزا للشراكة وخلق فرص عمل، مع إحداث توازن في الاستثمار بين مناطق الشمال والجنوب والهضاب.
- تسوية مشاكل المناطق الصناعية وتنظيم استغلالها بطرق أكثر نجاعة، وإعادة النظر في طريقة تسييرها خاصة أنّها تضم عقارات غير مستغلة .
- إنشاء مناطق نشاط، وذلك لاستحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة موجهة للشباب عبر كل البلديات.
- توحيد تسيير الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية (ANADE) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANJEM) ، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC) ، بوضعها تحت وصاية الوزارة المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة.
- تطهير الديون البنكية المستحقة على المستفيدين من جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية (ANADE) وإعادة جدولتها لفائدتهم.
- السماح باستيراد المعدات الفلاحية بكل أنواعها، وقطع غيارها، سواء بالنسبة للخواص بشكل فردي، أو من قبل الشركات، بما في ذلك الجرّارات الفلاحية الأقل من خمس سنوات، إلى غاية إحداث التوازن بين الإنتاج الوطني من الجرّارات، وتلك المستوردة.
- تطوير إنتاج الهيدروجين الأخضر وإطلاق مشروع إنجاز 1000ميغاواط من الطاقة الشمسية.

بالإضافة إلى ذلك، يندرج التحضير لمشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2024، في إطار التجسيد الفعال للنمط الجديد للحوكمة وفقا لأحكام القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، المعدل والمتمم، المتعلق بقوانين المالية.

يتعلق الأمر بالسنة المالية الثانية لإعداد ميزانية البرنامج، التي ينبغي أن تعكس التوجهات الكبرى للسياسة العمومية من خلال الإطار الميزانياتي متوسط المدى (2024-2026)، من جهة، والاحكام المتعلقة بالتحضير لقانون المالية لسنة 2024 من جهة أخرى.

في هذا الإطار، تم إعداد ميزانية البرنامج على أساس مخطط عمل الحكومة والاستراتيجية القطاعية المنتهجة، مع الحفاظ على تناسقها مع الموارد المالية الممكن تعبئتها.

كذلك، تتم دراسة البرنامج من حيث الأهداف المسطرة ومؤشرات الأداء ذات الصلة ويجب تقييم وتبرير الاعتمادات الميزانياتية المتعلقة بها بالإضافة إلى النتائج المتوقعة وفقا لنفس تلك الأهداف.

يهدف هذا النهج الى تعزيز التدابير المقررة من طرف السلطات العمومية من أجل ضمان استدامة النفقات العمومية وتحفيز النشاط الاقتصادي واستعادة توازن الميزانية على المدى المتوسط، من خلال أحكام جديدة جاء بها القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، والتي تسمح بضمان تسيير أفضل للممتلكات العمومية.
توصي توجهات التأطير الميزانياتي متوسط المدى (2024-2026) بالحذر وبصرامة أكثر في آفاق التزامات الميزانية، والذي يجب ان يتجسد من خلال تسيير ميزانياتي أمثل للاعتمادات وزيادة تعبئة الايرادات الجبائية وتعزيز الفعالية والمساواة في الانفاق العمومي.

من اجل تحسين الإيرادات، لا يوجد اقتراح أي تدبير استثنائي لإعفاء او تخفيض لنسب الاخضاع أو للقاعدة الضريبية، ويتعين أن تستهدف التدابير الجبائية المقترحة في إطار تحضير مشروع قانون المالية لسنة 2024 الاهداف التالية:

- توسيع الوعاء الضريبي،
- تعبئة الموارد،
- مكافحة الغش والتهرب الضريبيين،
- تبسيط الإجراءات في إطار مواصلة تحسين مناخ الاعمال والإصلاحات الجبائية.

فيما يتعلق بالنفقات، توصي توجهات التأطير الميزانياتي باتخاذ تدابير لترشيد وتحسين جودة وفعالية الانفاق العمومي، التي سيتم تعزيزها مع استمرار الاصلاح الميزانياتي وعصرنة الانظمة المعلوماتية ومتابعة تنفيذ الميزانية والصفقات العمومية.
كما تدعو السلطات العمومية أيضا إلى اتخاذ تدابير لتعزيز الانضباط والشفافية في الميزانية و كذا تحسين نوعية الوثائق الميزانياتية، لاسيما الحجم 2 (التقرير عن الاولويات و التخطيط) و الحجم 3 (التوزيع الإقليمي لميزانية الدولة).

في هذا السياق، تدعو توجهات التأطير الميزانياتي المتوسط الآجل 2024-2026 إلى ما يلي :

العنوان 01 «نفقات المستخدمين» : التحكم في التوظيف، لاسيما من خلال ما يتعلق بفتح مناصب مالية جديدة واستبدال المناصب الشاغرة وادراج الأثر المالي الناجم عن مراجعة النقاط الاستدلالية بالإضافة إلى كل مراجعة محتملة مقررة من طرف السلطات العمومية.

العنوان 02 «نفقات تسيير المصالح»: التحكم وترشيد نفقات تسيير المصالح ومكافحة التبذير بجميع أشكاله، لا سيما من خلال :

- التحكم وترشيد النفقات المتعلقة بالمهام والتنقلات وتكاليف الاستقبال والإيجار والصيانة والإصلاح؛

- ترشيد استهلاك الطاقة من خلال تبني الطاقات المتجددة على مستوى الإدارات والمؤسسات العمومية والذي سيسمح بتقليص معتبر للأعباء المتعلقة بها؛
- ترشيد التكاليف المرتبطة بالمؤتمرات والندوات، من خلال تشجيع استخدام تقنية المحاضرات المرئية عن بعد ؛
- ترشيد النفقات المرتبطة بحظيرة السيارات والاستخدام المفرط لمركبات الخدمة؛
- تحسين تشغيل الهياكل القائمة على مستوى المؤسسات والهيئات تحت الوصاية وعدم إنشاء أي مؤسسات جديدة؛
- ترشيد وتسيير المال العام من خلال تخفيض مستوى إعانة الدولة المخصصة للمؤسسات العمومية.

بالنسبة للعنوان 03 «نفقات الاستثمار» : يجب اختيار المشاريع الاستثمارية العمومية، بمنح الأفضلية للاستثمارات المنتجة والقطاعات الاجتماعية ذات الأولوية. وعليه، فإن برمجة استخدام موارد الميزانية يجب أن يتم من خلال:

- إعطاء الأولوية لاستكمال المشاريع قيد التنفيذ، خاصة تلك التي تجاوزت نسبة تنفيذها أكثر من 70%؛
- الأخذ بعين الاعتبار التأثير على تكاليف المشاريع التي كانت و/أو ستخضع لرفع لتجميد المحتمل من قبل السلطات العمومية؛
- الحد من النفقات الاستثمارية عالية الكثافة للاستيراد؛
- تعبئة وسائل الإنتاج من خلال الاستخدام المنهجي والإجباري، في إطار الطلبية العمومية، للشركات الوطنية وكذلك المنتجات المصنعة محليا.

بالنسبة للعنوان 04 «نفقات التحويل» : ترشيد نفقات المؤسسات العمومية تحت الوصاية، لاسيما من خلال (i) تنظيم شروط استحقاق المؤسسات العمومية للإعانات من ميزانية الدولة وشروط منحها (ii) إعداد وضعية شاملة لمحاصيل الرسوم شبه جبائية المتوقعة لسنة 2024.

فيما يتعلق بحسابات التخصيص الخاص، فإن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 لا ينص على أي إنشاء جديد .أيضا، ادخال وضعية للإيرادات والنفقات المتوقعة لكل حساب تخصيص خاص مع الاشارة على وجه الخصوص إلى الإيرادات خارج الميزانية المتعلقة بتمويل النفقات المتوقعة.

لا يمكن أن يتجاوز اعتماد ميزانية الدولة نسبة 10% من حجم الموارد الخاصة المحصلة خلال السنة المالية السابقة.

3.سلوك الاقتصاد الوطني خلال سنة 2022

بعد وضعية صعبة تميزت بضغوطات على التوازنات الداخلية و الخارجية للبلاد، يستفيد الاقتصاد الوطني حاليا من تحسن هذه التوازنات. ففي هذا الإطار، يعود هذا التحسن في التوازنات الداخلية إلى التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية فيما يتعلق بالحفاظ على النشاط الاقتصادي والتحكم في الانفاق العمومي و تأطير التجارة الخارجية و التمويل المحلي لاقتصاد.

أهم مجاميع الاقتصاد الكلي

تميزت سنة 2022 بتنفيذ مجموعة من الإجراءات من طرف السلطات العمومية، والتي تهدف إلى الحفاظ ودعم القدرة الشرائية للأسر وتعزيز برنامج الاستثمار العمومي، وهذا لضمان نمو شامل ومستدام. وقد سمحت هذه التدابير بانتعاش الاقتصاد الوطني الذي التمس من خلال، تحسين مجاميع الاقتصاد الكلي وحسابات الدولة، والتي تميزت بما يلي:

- **النمو الاقتصادي**

تجدر الإشارة إلى أنه تم إعادة تقييم ومراجعة الناتج الداخلي الخام لسنة 2022، اعتمادًا على أشغال تغيير سنة الأساس للحسابات الاقتصادية التي تقوم بها مصالح الديوان الوطني للإحصاء، مع الأخذ في الاعتبار 2001 كسنة الأساس بدلاً من 1989 *(انظر الإطار أدناه)*.

وبذلك، بلغ نمو الناتج الداخلي الخام من حيث الحجم في عام 2022 معدل +3,6%، مقابل +3,8% في سنة 2021، محققا بذلك انخفاضا طفيفا قدره 0,2 نقطة مئوية مقارنة مع سنة 2021، وذلك راجع لانخفاض النشاط في قطاع المحروقات والذي انتقل من معدل نمو +10,5% في 2021 إلى –0,5% في سنة 2022.

بالمقابل، انتعشت القطاعات خارج المحروقات بسرعة أكبر، مسجلة نموا من حيث الحجم للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات قدره +4,6% في سنة 2022 مقابل نموا قدره +2,8% في سنة 2021 و - 3,9% في سنة 2020، وهذا بعد الزيادة المسجلة في قطاعات الفلاحة (+4,9%)، الصناعة (+5,9%)، الخدمات (+4,9%) والبناء والأشغال العمومية (+3,8%).

في الواقع، شهد قطاع الفلاحة نموا قويا، لم يسجل منذ سنة 2015، بنسبة +4,9% في سنة 2022، مقابل انخفاض مقدر بـ 1,7% في سنة 2021.

من جانبه، واصل القطاع الصناعي اتجاهه التصاعدي بمعدل نمو بلغ +5,9% سنة 2022 ، أيضا لوحظت هذه الديناميكية في قطاع الخدمات الذي سجل معدل نمو قدره +4,9% سنة 2022، وسجل قطاع البناء والأشغال العمومية نموا نسبته +3,8% سنة 2022.

وفقا للتوصيات الصادرة عن الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني للإحصاء، تم الشروع في الأعمال المتعلقة بـ"تحسين عملية إعادة تغيير سنة الأساس للناتج الداخلي الخام" من قبل مصالح الديوان الوطني للإحصائيات.

ويندرج هذا الإجراء في إطار تحقيق وتنفيذ التزام رئيس الجمهورية رقم 26 الذي يهدف إلى "إنشاء شبكة وطنية لجمع المعلومات الإحصائية من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني، لتعزيز مصداقية الإحصائيات والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بهدف جعل النشاط العمومي والإصلاحات التي يتعين القيام بها أكثر فعالية وكفاءة.

أيضا، يدخل هذا الإجراء في إطار عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية الذي يهدف، من بين أمور أخرى، إلى "عصرنة وإعادة تنظيم النظام الإحصائي الوطني، من أجل الحصول على تغطية إحصائية أوسع لجميع مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي."

بداية، يجب التذكير أن الحسابات الاقتصادية تشكل أداة مهمة للسلطات العمومية، لا سيما في إطار اعداد ومتابعة وتقييم السياسات العمومية.

يعتبرالناتج الداخلي الخام (PIB)المؤشر الأساسي في المجاميع الاقتصادية للمحاسبة الوطنية، والذي يتم إعداده وفقًا لتوصيات نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة(SCN 2008) ، وفقًا لثلاث (03) منظورات:

- منظور الإنتاج.
- منظور الدخل.
- منظور النفقات.

كما يتم اعداده بالقيم الجارية (الاسمية) وبالحجم الذي يمثل تباينه النمو الاقتصادي. يتم اعداده بوتيرة سنوية وخلال السنة (كل ثلاثي).

علاوة على ذلك، يتم إعداد الحسابات الوطنية بالنسبة الى سنة الأساس .بشكل عام، يتم إنشاء سنة أساس جديدة من خلال العمليات الإحصائية المهيكلة المنجزة لسنة الأساس وللسنوات القريبة جدًا أو المجاورة، مثل:

- المسح حول نفقات الاستهلاك ومستوى معيشة الأسر.
- المسح المتعلق بالهياكل التابعة للمؤسسات الذي يسمى أيضاً المسح المعمق.

يشكل اعداد سنة أساس جديدة أيضًا فرصة لإدراج مصادر جديدة للمعلومات الإحصائية الصادرة عمومًا عن الملفات الإدارية مما يسمح بإجراء تقييمات أكثر تفصيلاً لبعض الجوانب الخاصة وذلك لتحسين معالجتها. وأخيرًا، تعد عملية تغيير سنة الأساس فرصة للتكفل أو دمج الميزات الجديدة التي يوفرها نظام المحاسبة الوطني الذي يتم تحديثه بانتظام.

إضافة إلى ما ذكر أعلاه، فإن الدافع وراء عملية تغيير سنة الأساس هو الجوانب التالية:

- التغيير في سلوك القطاعات المؤسساتية.
- التغيير الهيكلي في الاقتصاد الوطني.
- ظهور أنشطة ومنتجات جديدة، واختفاء أخرى.
- ظهور ظواهر جديدة (تقدير أفضل للقطاع غير الرسمي).
- التغيير في أسعار المنتجات، الخ.

تعود سنة الأساس للحسابات الاقتصادية في الجزائر إلى سنة 1989. وتقوم عملية تغيير سنة الأساس على إعادة تكوين البيانات الجديدة للحسابات الاقتصادية التي تتخذ كسنة الأساس:

- سنة 2001 بدلاً من سنة 1989 في مرحلة أولى.
- سنة 2011 في مرحلة ثانية.
- وسنة 2022 في مرحلة ثالثة.

سمح تغيير سنة الأساس بتعديل القيمة الجارية للناتج الداخلي الخام لسنة 2022، و التي انعكست على آفاق 2023-2026، حيث انتقل الناتج الداخلي الخام من 27688,9 مليار دج(سنة الأساس 1989) إلى 32088,4 مليار دج (سنة الأساس 2001) أي 233,4 مليار دولار أمريكي.

- **نمو السكان**

قدر عدد السكان المقيمين في الجزائر خلال سنة 2019، بـ 43,4 مليون نسمة حتى 1 جويلية، حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، بمعدل زيادة طبيعية قدره 1,93%.
وقد قدر عدد السكان المقيمين بـ 44,3 مليون نسمة في 1 جويلية 2020، و45,0 مليون نسمة في 1 جويلية 2021، و45,8 مليون نسمة في 1 جويلية 2022.

ووفقا للتوقعات الديموغرافية التي وضعتها مصالح الديوان الوطني للإحصائيات، سيصل عدد السكان المقيمين إلى 46,6 مليون نسمة في سنة 2023 و 47,3 مليون نسمة في سنة 2024 و 48,0 مليون نسمة في سنة 2025، و48,7 مليون نسمة في سنة 2026.

- **التوازنات الخارجية**

لأول مرة ومنذ سنة 2014، سجل ميزان المدفوعات فائضًا بقيمة 18,3 مليار دولار أمريكي (+7,8% من الناتج الداخلي الخام) في سنة 2022، مقابل عجز مقدر بـ 1,5 مليار دولار أمريكي (–0,8% من الناتج الداخلي الخام) في سنة 2021.

كما سجل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضا في سنة 2022 قدره 19,1 مليار دولار أمريكي، مقابل عجز بقيمة بـ 4,5 مليار دولار أمريكي في سنة 2021. يرجع هذا التطور بشكل أساسي إلى تحسن رصيد الميزان التجاري، الذي سجل فائضًا بقيمة 26,7 مليار دولار أمريكي (+11,4% من الناتج الداخلي الخام) في سنة 2022، مقارنة بفائض قدره 1,2 مليار دولار أمريكي (+0,6% من الناتج المحلي الخام) في سنة 2021، أي بزيادة قدرها 25,5 مليار دولار أمريكي.

إن هذا التحسن الملاحظ في رصيد الميزان التجاري كان نتيجة لزيادة صادرات المحروقات (+74,8%) وصادرات خارج المحروقات التي بلغت ما يقارب 6,0 مليار دولار أمريكي في سنة 2022، وذلك بزيادة 1,4 مليار دولار أمريكي (+30,6%) مقارنة بسنة 2021 (4,6 مليار دولار أمريكي)، مقتربة بذلك من الهدف المسطر من قبل السلطات العمومية (7 مليار دولار الأمريكي من الصادرات خارج المحروقات).

ارتفعت صادرات المحروقات بمقدار 25,5 مليار دولار أمريكي (+74,8%)، حيث انتقلت من 34,1 مليار دولار أمريكي في سنة 2021 إلى 59,6 مليار دولار أمريكي في سنة 2022، وهذا راجع لارتفاع متوسط أسعار تصدير النفط الخام الجزائري إلى 103,8 دولار/ برميل في سنة 2022، مقابل سعر متوسط قدره 72,4 دولار/ برميل في سنة 2021 (+43,5%).

وينطبق الأمر نفسه على سعر الغاز، الذي ارتفع أكثر من الضعف خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021، منتقلا من 5,2 دولار/مليون وحدة حرارية في سنة 2021 إلى 14,7 دولار/مليون وحدة حرارية في سنة 2022.
كما ارتفعت واردات البضائع بقيمة 1,4 مليار دولار أمريكي (+3,7%)، منتقلة من 37,5 مليار دولار أمريكي في سنة 2021 إلى 38,9 مليار دولار أمريكي في سنة 2022.

- **احتياطي الصرف (باستثناء الذهب)**

بلغ احتياطي الصرف في نهاية سنة 2022 ما يقارب قيمة 61 مليار دولار أمريكي، مقابل 45,3 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2021، مسجلة زيادة بنسبة +34,7%، و التي تمثل 15,7 شهرا من الواردات من السلع والخدمات خارج عوامل الإنتاج.

- **التضخم**

منذ منتصف 2021، شهدت أسعار الاستهلاك زيادة، نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية، السلع المصنعة والخدمات. واستمرت هذه الوتيرة في 2022 بمعدل تضخم وصل إلى+ 9,3% على أساس سنوي، مقارنة بـ + 7,2% في 2021.
هذه الزيادة مدفوعة بارتفاع أسعار المنتجات الغذائية (+13,4%) والسلع المصنعة (+7,0%) والخدمات (+3,4%). حيث تساهم أسعار المواد الغذائية بنسبة 64,4% في زيادة مؤشر أسعار الاستهلاك، من بينها 31% للمنتجات الزراعية الطازجة و 33,4% للمنتجات الغذائية الصناعية. كما تساهم أسعار السلع المصنعة والخدمات بنسبة 29,5% و6,1% على التوالي في معدل التضخم لـ 2022.

في ظل مواجهة هذه الضغوطات التضخمية، واصلت السلطات التدابير الرامية للتخفيف من أثر ارتفاع الأسعار والحفاظ على القدرة الشرائية للأسر، لاسيما من خلال تعزيز آليات الإعانة الغذائية و زيادة الأجور.

- **مجاميع الميزانية**

يُظهر سلوك المالية العمومية، من خلال الوضعية المختصرة لعمليات الخزينة (SROT) في نهاية ديسمبر 2022، عجزًا إجماليًا في الخزينة (خارج مداخيل صندوق ضبط الإيرادات) يقدر بـ – 3245,32 مليار دج، أي ما يمثل نسبة–10,1 %من الناتج الداخلي الخام، مقابل عجز قدره–2270,9 مليار دج في سنة 2021، ما يمثل نسبة –9,0%من الناتج الداخلي الخام. يرجع هذا المستوى من العجز أساسًا، إلى وضعية مالية عمومية تتميز بما يلي :

- زيادة في إيرادات الميزانية بـ +22,2%مقارنة بسنة2021 ، مسجلة فائضا قدره 1312,95مليار دج.
- زيادة في نفقات الميزانية بـ 2499,57 مليار دج (+33, 6%) مقارنة بسنة 2021.

عرفت إيرادات الميزانية ارتفاعا قدره+22,2% (+312,95 1مليار دج) مقارنة بسنة 2021، لتبلغ مبلغ 7228,38 مليار دج، مقابل 5915,4 مليار دج في2021. يرجع هذا الارتفاع إلى الزيادة في الجباية البترولية المقيّدة في الميزانية المقدرة بـ 1284,9 مليار دج (+66,7%)

شهدت الموارد العادية ارتفاعا طفيفا قدره 28,1 مليار دج (+0,7%)، بسبب الارتفاع المسجل في كل من الايرادات الجبائية بـ 225,93 مليار دج (+8,2%) ومختلف حواصل الميزانية بـ 60,56 مليار دج (+41,4%).

وفيما يتعلق بالجباية البترولية المحصّلة، فقد سجّلت في نهاية سنة 2022 مبلغ 5507,7 مليار دج، بزيادة قدرها 2898,7 مليار دج مقارنة بالمبلغ الذي تم تحصيله في نهاية سنة 2021 (2609,2 مليار دج)، بسبب ارتفاع أسعار صادرات النفط والغاز في الأسواق العالمية. سمح هذا المستوى من تحصيل عائدات النفط بتزويد صندوق ضبط الإيرادات بمبلغ قدره 2295,8 مليار دج، مقابل 682,1 مليار دج فقط في 2021.

تجدر الإشارة إلى أن متوسط سعر النفط "صحاري بلاند" بلغ 103,8دولار/للبرميل في 2022، بزيادة +43,5% (+31,5 دولار/ للبرميل) مقارنة بسنة2021 . وبالمثل، زادت أسعار الغاز بأكثر من الضعف خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت إلى 14,7 دولار/مليون وحدة حرارية في 2022، مقابل 5,2 دولار/مليون وحدة حرارية في 2021.

إضافة إلى ذلك، ساهم استمرار ديناميكية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، و لا سيما من خلال الحفاظ على القدرة الشرائية وتوحيد المنشآت القاعدية، واستكمال مختلف المشاريع قيد الانجاز على المدى المتوسط، في زيادة نفقات الميزانية.

هذه الأخيرة (أي نفقات الميزانية)، قد سجّلت في نهاية سنة 2022 مبلغ قدره 9935,7 مليار دج، مقابل 7436,1مليار دج في نهاية سنة 2021، أي بزيادة قدرها 2499,6 مليار دج (+33,6%).

نتجت هذه الزيادة بشكل رئيسي عن تعبئة اعتمادات معتبرة في الميزانية لتغطية الأثر المالي المرتبط بمراجعة جدول الضريبة على الدخل الإجمالي، وزيادة الأجور، وتأسيس منحة البطالة، إضافة إلى ذلك دعم أسعار المنتجات الغذائية الأساسية (الحبوب والحليب وزيت المائدة والسكر) وأسعار الكهرباء والغاز وتحلية المياه.

وبالفعل، سجلت نفقات التحويل الحصة الأكبر من إجمالي نفقات الميزانية بنسبة 41,4%، تليها نفقات المستخدمين بنسبة 28,6%، ثم نفقات الاستثمار بنسبة 19,6%.

فيما يخص تمويل العجز الإجمالي للخزينة، فقد لجأت الخزينة العمومية في سنة 2022 إلى تمويل بنكي قدره 1902,9 مليار دج، و تمويل غير بنكي قدره 347,1 مليار دج و إلى اقتطاع مبلغ من صندوق ضبط الإيرادات قيمته1011,3 مليار دج.

تجدر الإشارة أيضا أنه بالرغم من هذه الاقتطاعات، فإن صندوق ضبط الإيرادات سجّل نهاية ديسمبر 2022 رصيدًا إيجابيًا قُدّر بـ 1966,6 مليار د.ج.

4.سلوك الاقتصاد الوطني خلال السداسي الأول من سنة 2023

عرفت المؤشرات الاقتصادية والمالية الرئيسية في **نهاية جوان 2023 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022** تطورا على النحو التالي:

التوازنات الخارجية

حقق الميزان التجاري فائضا قدره 5,7 مليار دولار في نهاية جوان 2023، مقارنة مع 10,4 مليار دولار في نفس الفترة من عام 2022، مسجلا بذلك انخفاضا قدره 4,7 مليار دولار، ويعود هذا الانخفاض إلى التأثير المشترك لانخفاض صادرات السلع بنسبة 12% وارتفاع الواردات السلعية بنسبة 5,4%.

في الواقع، بلغت الصادرات السلعية في نهاية جوان 2023 ما قيمته 26,4 مليار دولار أمريكي مقابل 30,0 مليار دولار أمريكي في نفس الفترة من عام 2022.

سجلت صادرات المحروقات انخفاضا بنسبة 11,2%, منتقلة من قيمة 26,9 مليار دولار أمريكي في نهاية جوان 2022 إلى 23,9 مليار دولار أمريكي في نهاية جوان 2023، وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط الذي تمحور متوسط اسعارها حول قيمة 80,9 دولارا للبرميل مقارنة ب 111,4 دولاراً للبرميل في نهاية جوان 2022، ما يعادل خسارة 30,5دولاراً للبرميل (-27,4%).

أما الواردات السلعية فقد سجلت خلال السداسي الاول من عام 2023, ارتفاعا قدره 1,0مليار دولار أمريكي (+5,4%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2022، منتقلة من 19,7 مليار دولار أمريكي إلى 20,7 مليار دولار أمريكي في نهاية جوان 2023.

التضخم

سجل المؤشر العام لأسعار الاستهلاك في نهاية جوان 2023 ارتفاعا بنسبة +9,74%، مقابل +9,65% في نهاية جوان 2022، أي بزيادة قدرها +9 نقطة أساس. وترجع هذه الزيادة الطفيفة في متوسط التضخم، بشكل أساسي إلى ارتفاع مستويات أسعار المنتجات الغذائية (+14,1%) والخدمات (+3,7%).
من ناحية أخرى، سجلت أسعار المنتجات المصنعة انخفاضا بنسبة -0,08 نقطة مئوية مع تباين في الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمنتجات المصنعة بنسبة 6,95% بنهاية جوان 2023.

ومن حيث المساهمة في التضخم خلال شهر جوان 2023، فقد شكلت مجموعات المنتجات الأربع "الأغذية والمشروبات غير الكحولية"، "اللباس والأحذية"، "التعليم - الثقافة - الترفيه" و" منتجات أخرى مختلفة "، التي يقدر وزنها التراكمي ب+63,7% في المؤشر العام، الجزء الاكبر من التضخم بنسبة تصل +90,1% في نهاية جوان 2023.

سوق الصرف

عرف سوق الصرف نهاية جوان 2023، ارتفاع قيمة الدينار الجزائري بنسبة 5,1% مقابل الدولار الأمريكي و6,4% مقابل اليورو، مقارنة بنفس الفترة من عام 2022.

بالفعل، في نهاية جوان 2023، تم تداول الدينار الجزائري عند 136,0دج للدولار الأمريكي و146,9دج لليورو الواحد، مقارنة بما يقرب 143,0دج للدولار الأمريكي و156,3 دج لليورو على التوالي، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022.

وبنهاية الفترة (30 جوان 2023)، تم تداول الدينار بـ 135,8 دج للدولار الأمريكي و 147,4 دج لليورو الواحد، مسجلا ارتفاعا بنسبة 7,7% مقابل الدولار و 3,7% مقابل الأورو، مقارنة بنفس الفترة من عام 2022.

المالية العمومية

أظهر سلوك المالية العمومية، من خلال وضعية المختصرة لعمليات الخزينة في نهاية جوان 2023، عجز اجمالي للخزينة قدره -211,4مليار دج، أي بتحسن 203,4مليار دج (-49,0%) مقارنة بإنجازات نفس الفترة من سنة 2022.

هذا التحسن في الرصيد، يعود أساسا الى الارتفاع المحسوس في إيرادات الميزانية بـ(+38,5%)، على الرغم من ارتفاع نفقات الميزانية بـ(+36,5%).

في الواقع، بلغت إيرادات الميزانية 5255,1 مليار دج في نهاية جوان 2023، مقابل 3794,1 مليار دج في نهاية جوان 2022، مسجلة ارتفاع قدره 1461,0 مليار دج. ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى ارتفاع الجباية البترولية المقيدة في الميزانية بقيمة 1140,7 مليار دج (+54,2%) وارتفاع الموارد العادية بـ 320,4 مليار دج (+19%).

بلغت الموارد العادية المحصلة في نهاية جوان 2023 مبلغ قدره 2010,5 مليار دج، مقابل 1690,2 مليار دج في نهاية جوان 2023، مسجلة بذلك ارتفاع قدره 320,4 مليار دج(+19%) ، بسبب الزيادة في الإيرادات الجبائية بـ 311,1+ مليار دج (+20,4%).

فيما يتعلق بالجباية البترولية في نهاية جوان 2023، فقد بلغت 3244,6 مليار دج، أي بزيادة قدرها 1140,7 مليار دج مقارنة بالتحصيلات المحققة في نهاية جوان 2022 (2103,9 مليار دج)، وذلك يعود إلى ارتفاع

كميات المحروقات المصدرة بـ (+2%) والتي بلغت 46,9 مليون طن نفط مكافئ في نهاية جوان 2023 (مقابل الكميات المصدرة البالغة 46 مليون طن نفط مكافئ في نهاية جوان 2022) .

بلغت نفقات الميزانية في نهاية جوان 2023، ما يقارب 5478,0 مليار دج مقابل مبلغ 4012,7 مليار دج في نهاية جوان 2022، أي بزيادة قدرها 1465,3 مليار دج (+36,5%).

جاءت هذه الزيادة نتيجة استمرار ديناميكية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال، على وجه الخصوص، تغطية الأثر المالي المرتبط بمراجعة النقطة الاستدلالية، وزيادة الرواتب، وارتفاع منحة البطالة، إضافة إلى دعم أسعار المنتجات الغذائية الأساسية (الحبوب والحليب وزيت المائدة والسكر) وأسعار الطاقة والمياه المحلاة.

في الواقع، سجلت نفقات التحويل الحصة الأكبر من إجمالي نفقات الميزانية بنسبة 37%، تليها نفقات المستخدمين بنسبة 31%، ثم النفقات الاستثمارية بنسبة 15%.
من أجل تمويل عجز الخزينة في نهاية جوان 2023، لجأت الخزينة للتمويل غير البنكي بمبلغ 288,5 مليار دج. كما تجدر الإشارة إلى أن صندوق ضبط الإيرادات أظهر في نهاية جوان 2023 رصيدا إيجابيا قدره 1966,6 مليار دج.

5.توقّعات إغلاق سنة 2023

بالنظر إلى تطور وضعية الاقتصاد الوطني والتدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية، تبعا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، بهدف حماية وتحفيز وتنويع النشاط الاقتصادي من أجل استئناف النمو وتقليص الاعتماد على المحروقات، ستتطور المجاميع الرئيسية للاقتصاد الكلي والميزانياتي لتنبؤات الاغلاق لسنة 2023 على النحو التالي:

1. سيبلغ نمو الناتج الداخلي الخام نسبة 4,2%

لقد تم تقدير الناتج الداخلي الخام في تنبؤات الاغلاق لسنة 2023، استنادا إلى أشغال تغيير سنة أساس الحسابات الاقتصادية المحققة.
وبهذا، سيسجل الناتج الداخلي الخام نموا في الحجم بنسبة 4,2% في تنبؤات الاغلاق لسنة 2023، مقابل 5,3% في تنبؤات قانون المالية التصحيحي 2023، أي بانخفاض قدره 1,1 نقطة مئوية نتيجة لتحديث تقديرات نمو قطاع المحروقات المقدرة بـ 1,9% في تنبؤات اغلاق سنة 2023 مقابل 6,1% في قانون المالية التصحيحي 2023.

2. سيسجل الميزان التجاري فائضا قدره 14,4 مليار دولار أمريكي في سنة 2023

سيسجل الميزان التجاري، فائضا قدره 14,4 مليار دولار (+5,8% من الناتج الداخلي الخام) في تنبؤات الاغلاق لسنة 2023، مقابل 11,3مليار دولار امريكي (+5,5% من الناتج الداخلي الخام) في قانون المالية التصحيحي 2023، ويرجع هذا التحسن أساسا، الى الاستفادة من فوارق سعر السوق للبترول الخام الذي تم اعتماده في قانون المالية التصحيحي 2023 المقدر بـ 70 دولار امريكي للبرميل وتنبؤات الاغلاق لسنة 2023 الذي قدر بـ 80 دولار امريكي للبرميل.

ستنتقل صادرات السلع من 52,8 مليار دولار أمريكي في قانون المالية التصحيحي 2023 إلى 55,0 مليار دولار أمريكي في تنبؤات اغلاق سنة 2023.

ستنتقل واردات السلع من 41,5 مليار دولار أمريكي في قانون المالية التصحيحي 2023 إلى 40,7 مليار دولار أمريكي في تنبؤات اغلاق سنة 2023. تجدر الإشارة بان الواردات السلعية في تنبؤات اغلاق سنة 2023 من المفترض ان تسجل ارتفاعا بنسبة 10,2% (+3,8 مليار دولار أمريكي) مقارنة بتوقعات قانون المالية الأولي 2023.

3. سيبلغ احتياطي الصرف (باستثناء الذهب) 73 مليار دولار أمريكي في نهاية 2023

من المفترض أن يستمر احتياطي الصرف في الارتفاع منتقلا من 61 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2022 إلى 73 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2023، مسجلة زيادة بما يقارب 20%، لتمثل 17,8 شهرا من الواردات من السلع والخدمات خارج عوامل الإنتاج. يضاف إلى ذلك احتياطي الذهب لدى بنك الجزائر المقدر بـ 5.585.772,7 أوقية (الأونصة)، أي ما يعادل حوالي 10,3 مليار دولار أمريكي بالسعر الحالي للذهب في السوق الدولية.

4. ستتطور الميزانية العامة في تنبؤات اغلاق سنة 2023 على النحو التالي:

ستصل إيرادات الميزانية إلى 9180,8 مليار دج سنة 2023 مقابل 7228,4 مليار دج سنة 2022، أي بزيادة قدرها 1952,4 مليار دج (27,1%). هذه الزيادة ناتجة أساسا عن ارتفاع:

- الجباية البترولية المقيدة في الميزانية بمقدار 644,3 مليار دج (+20,1%)؛
- الإيرادات الجبائية بـ 638,0 مليار دج (+21,4%)؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة بقيمة 655,5 مليار دج (+86,9%)؛

كما أنه من المتوقع في نهاية سنة 2023 ان تسجل الجباية البترولية المحصلة ما قيمته 4788,8 مليار دج بانخفاض قدره 718,8 مقارنة بما تم تحصيله في سنة 2022، و هذا نتيجة لانخفاض سعر برميل "صحارى بلاند"، إذ انتقل من 103,8 دولار أمريكي في سنة 2022 إلى 80,0 دولارًا أمريكيًا للبرميل في تنبؤات الإغلاق لسنة 2023.

وستبلغ نفقات الميزانية ما قيمته 14 706,8 مليار دج (قانون المالية التصحيحي 2023)، مقابل 9935,7 مليار دج في سنة 2022، أي بزيادة قدرها 48,0%.

ستؤدي مستويات ايرادات ونفقات الميزانية المذكورة أعلاه، إلى عجز في الميزانية يقدر بـ -526,0 5 مليار دج ما يمثل –16,4% من الناتج الداخلي الخام. العجز الإجمالي للخزينة سيبلغ -6318,5 مليار دج ما يمثل – 18,8% من الناتج الداخلي الخام.

II. تأطير الاقتصاد الكلي والميزانياتي لمشروع قانون المالية لسنة 2024 والتقديرات لسنتي 2025-2026

تم إعداد تأطير الاقتصاد الكلي للفترة 2024-2026 مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الدولي، لاسيما الانعكاسات الاقتصادية للصراع الأوكراني-الروسي، من جهة، والتطورات السنوية لمجاميع الاقتصاد الكلي والميزانياتي، من جهة أخرى.

في هذا السياق، ستستند تنبؤات مجاميع الاقتصاد الكلي والميزانياتي على الفرضيات التالية:

- اعتماد 60 دولارا أمريكيا كسعر مرجعي لبرميل النفط الخام خلال الفترة 2024-2026؛
- اعتماد 70 دولارا أمريكيا كسعر سوق تقديري لبرميل النفط الخام خلال الفترة 2024-2026؛
- ستبلغ النفقات العمومية خلال السنوات 2024، 2025 و2026 ما مقداره 15 275,3 مليار دج، 15 900,4 مليار دج و 15 705,6 مليار دج، على التوالي.

1. المجاميع الرئيسية لتأطير الاقتصاد الكلي والميزانياتي للفترة 2024-2026

بعد الأخذ بعين الاعتبار الفرضيات المعتمدة والمقدمة أعلاه، سيتم عرض المؤشرات الرئيسية لتأطير الاقتصاد الكلي والميزانياتي لمشروع قانون المالية لسنة 2024 والتنبؤات لسنتي 2025 و2026 على النحو التالي :

- **النمو الاقتصادي**

لقد تم تقدير الناتج الداخلي الخام في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024، وتنبؤه لسنتي 2025 و2026، استنادا إلى أشغال تغيير سنة الأساس للحسابات الاقتصادية المحققة.

وبذلك، فمن المتوقع أن ينمو النشاط الاقتصادي بمعدل 4,2% في سنة 2024، 3,9% في سنة 2025 و4,0% في سنة 2026، مدفوعا بأداء جميع القطاعات.

كذلك، من المتوقع ان يسجل قطاع المحروقات نموا في 2024 بما يقارب 1%، مدفوعا بشكل أساسي بصادرات الغاز الطبيعي، الغاز الطبيعي المسال وغاز البترول المسال بنسبة +0,7%، +1,4% و+1,1% على التوالي.

خارج المحروقات، سيرجع نمو النشاط الاقتصادي المقدر خلال الفترة 2024-2026 إلى التحسن المتزامن في قطاع الخدمات، الفلاحة، البناء والاشغال العمومية والصناعة، كما هو مبين في الجدول أدناه :

بالنسب المئوية	2024	2025	2026
الفلاحة	5,6	5,5	5,2
الصناعة	7,5	9,0	9,3
البناء والاشغال العمومية	6,2	5,8	5,6
الخدمات	5,0	4,6	4,3

- **التجارة الخارجية**

ستصل صادرات السلع إلى 49,8 مليار دولار أمريكي في سنة 2024، مقابل 55,0 مليار دولار أمريكي في تنبؤات الاغلاق لسنة 2023، وستسجل زيادة طفيفة في سنتي 2025 و2026 لتبلغ 50,3 مليار دولار أمريكي و 51,6 مليار دولار أمريكي على التوالي.

سترتفع واردات السلع لسنة 2024 بالدولار الجاري بنسبة +7,1% مقارنة بتنبؤات إغلاق سنة 2023، لتصل إلى 43,5 مليار دولار أمريكي، ثم 47,4 مليار دولار أمريكي في سنة 2025، و47,4 مليار دولار أمريكي في سنة 2026.

استنادا على تطور صادرات وواردات السلع، سيسجل الميزان التجاري فائضًا بين سنتي 2024 و2026، ليبلغ 3 ,6 مليار دولار أمريكي في عام 2024، ثم 2,9 مليار دولار أمريكي، و 4,2 مليار دولار أمريكي في سنتي 2025 و2026 على التوالي.

- **تطور الميزانية خلال الفترة 2024-2026**

ستصل إيرادات الميزانية في سنة 2024 إلى 9105,3 مليار دج، وستبلغ بين سنتي 2025 و2026 زيادة متوسطة بحوالي 4,2%، أي ما مقداره 9537,2 مليار دج و 9881,9 مليار دج على التوالي.

ستنخفض الجباية البترولية بنسبة 8,9% في سنة 2024 مقارنة بسنة 2023، لتنتقل من 3856,3 مليار دج في سنة 2023 إلى 3512,3 مليار دج في سنة 2024، ثم 3520,9 مليار دج في سنة 2025 و 3563,3مليار دج في سنة 2026.

من المتوقع أن تسجل الإيرادات خارج الجباية البترولية أن ترتفع من 5593,0 مليار دج في سنة 2024 إلى 6016,3 مليار دج في سنة 2025 و 6318,6 مليار دج في سنة 2026.

كما ستبلغ نفقات الميزانية ما قيمته 15 275,3 مليار دج، و 15 900,4 مليار دج و15 705,6مليار دج خلال السنوات 2024، 2025 و2026 على التوالي.

إطار النفقات متوسط المدى 2024-2026.

بآلاف دج

طبيعة النفقات	(ق م ت) 2023	2024	2025	2026
العنوان 1: نفقات المستخدمين	4 481 079 089	5 155 668 025	5 319 727 463	5 484 856 132
العنوان 2: نفقات تسيير المصالح	534 694 737	632 870 129	642 090 878	668 861 287
العنوان 3: نفقات الاستثمار	3 036 356 382	2 809 356 797	3 224 573 470	3 039 234 324
العنوان 4: نفقات التحويل	3 982 417 944	4 276 016 594	4 395 173 809	4 203 460 544
العنوان 5: أعباء الدين العمومي	389 705 000	477 983 000	392 923 510	318 239 870
العنوان 6: نفقات العمليات المالية	100 000 000	3 000 000	6 000 000	6 000 000
العنوان 7: نفقات غير متوقعة	2 182 575 235	1 920 388 000	1 919 938 000	1 984 938 000
المجموع	**14 706 828 387**	**15 275 282 544**	**15 900 427 130**	**15 705 590 157**

بالنظر إلى المستويات المتوقعة للإيرادات والنفقات، سينتقل عجز الميزانية من -5526,0 مليار دج (-16,4% الناتج الداخلي الخام) في تنبؤات الإغلاق لسنة 2023 إلى عجز يقدّر بـ -6170,0 مليار دج (-17,4% الناتج الداخلي الخام) في سنة 2024، و -6363,3 مليار دج (-16,8% من الناتج الداخلي الخام) في سنة 2025 قبل أن يعرف هذا العجز تراجعا ليصل إلى -5823,7 مليار دج (-14,4% من الناتج الداخلي الخام) في سنة 2026.

بينما سينتقل العجز الاجمالي للخزينة من -6318,5 مليار دج (-18,8% من الناتج الداخلي الخام) في تنبؤات الإغلاق سنة 2023 إلى عجز يقدّر بـ- 7073,2 مليار دج (-19,9 % الناتج الداخلي الخام)في سنة 2024، و -

7266,5 مليار دج (-19,1% من الناتج الداخلي الخام)في سنة 2025، قبل أن يعرف هذا العجز تراجعا ليصل إلى- 6726,9 مليار دج (-16,7% من الناتج الداخلي الخام) في سنة 2026.

2.ميزانية الدولة لسنة 2024

ستؤدي مستويات توازنات الميزانية المقدرة لسنة 2024 الى عجز ميزانياتي يقدر بـ - 6170,0 مليار دج (-17,4% من الناتج الداخلي الخام)، مقابل - 5526,0 مليار دج (-16,4% من الناتج الداخلي الخام) في تنبؤات الاغلاق لسنة 2023. و سيمثل العجز الاجمالي للخزينة -7073,2 مليار دج (-19,9% الناتج الداخلي الخام) في سنة 2024.

- **إيرادات الميزانية**

ستبلغ إيرادات الميزانية في سنة 2024 ما مقداره 9105,3 مليار دج، بانخفاض طفيف بنسبة 0,82% مقارنة بالإيرادات المقدرة في تنبؤات الاغلاق لسنة 2023، نتيجة لتراجع الجباية البترولية (المقيدة في الميزانية) والتي ستبلغ 3512,3 مليار دج في سنة 2024، أي بانخفاض بنسبة 8,9% مقارنة بتنبؤات إغلاق سنة 2023.

سترتفع الإيرادات خارج الجباية البترولية المقدرة في سنة 2024 بنسبة 5,0% مقارنة بتنبؤات الاغلاق لسنة 2023 لتبلغ 5593,0 مليار دج.

سترتفع الإيرادات الجبائية بنسبة 13,6% لتنتقل من 3625,9 مليار دج في تنبؤات الاغلاق لسنة 2023، إلى 4117,3 مليار دج في سنة 2024.

- **نفقات الميزانية**

ستصل نفقات الميزانية في سنة 2024 إلى 15292,74 مليار دج كرخصة التزام و 15275,28 مليار دج كاعتمادات دفع، مسجلة بذلك انخفاضا قدره 32,97 مليار دج (أي-0,2%) كرخصة التزام و ارتفاعا بمبلغ 568,45 مليار دج (+3,9 %) كاعتمادات دفع، و هذا مقارنة بقانون المالية التصحيحي لسنة 2023.

مقارنة بقانون المالية الأولي لسنة 2023 تم تسجيل ارتفاعا بمبلغ 1688,03 مليار دج (أي +12,4%) كرخصة التزام و 1488,45 مليار دج كاعتمادات دفع (أي + 10,8%).

تجدر الإشارة إلى أن الطلبات المعبر عنها من طرف مجموع القطاعات قد بلغت لسنة 2024 ما قيمته 16952,21 مليار دج كرخصة التزام و16424,23 مليار دج كاعتمادات دفع. بلغت نسبة تغطية هذه الطلبات 90,2%بالنسبة لرخص الالتزام و 93,0% بالنسبة لاعتمادات الدفع، مسجلة تحسنا مقارنة بالسنوات المالية

الماضية:71% بالنسبة لرخص الالتزام و 83% بالنسبة لاعتمادات الدفع في سنة 2023 و 69% بالنسبة لرخص الالتزام و 81% بالنسبة لاعتمادات الدفع في سنة 2022.

أيضا، تجدر الإشارة إلى أن الميزانية المعروضة أعلاه مشمولة في رخص الالتزام واعتمادات الدفع حسب محفظة برنامج، وفقًا لأحكام القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية (راجع الحالة "ب" الواردة في المرفقات).

بالنسبة للسنة المالية 2024، فقد تمت مراجعة هيكلة البرامج بعد الانتهاء من المناقشات الميزانياتية التي أجريت مع مختلف الدوائر الوزارية، و التي تعدّ :

- ✓ 50 محفظة برنامج
- ✓ 141 برنامج و 293 برنامج فرعي.

تتوزع ميزانية الدولة لسنة 2024، حسب عنوان النفقة، كما يلي:

- **العنوان 01 "نفقات المستخدمين":** 5155,67 مليار دج كرخصة التزام و اعتمادات دفع ممثلة 33,8% من مجموع إعتمادات الدفع لسنة 2024 مسجلة ارتفاعا بمبلغ 674,59 مليار دج كرخصة التزام و اعتمادات دفع (أي +15,1 %) مقارنة باعتمادات قانون المالية التصحيحي لسنة 2023.

تغطي هذه الاعتمادات، أساسا:

- التكفل بالأثر المالي لسنة كاملة المتعلق بفتح المناصب المقررة من طرف السلطات العمومية خلال سنة 2023، كتلك الخاصة بالتربية الوطنية 26.475 منصبا (منها 12.877 أستاذا للتربية البدنية) بمبلغ 35,5 مليار دج و التعليم العالي بـ 4.800 منصبا ماليا في إطار توظيف حاملي شهادات الماجستير و الدكتوراه بمبلغ 6,9 مليار دج؛

- فتح 37.252 منصبا ماليا إضافيا، بأثر مالي قدره 16,83 مليار دج، منها:
  * 15.809 منصبا للصحة، منها 12.100 منصبا من ناتج التكوين؛
  * 10.000 منصبا للتربية الوطنية (ناتج التكوين)؛
  * 5.980 للفلاحة؛
  * 2.000 منصبا للتضامن؛
  * 1.057 منصبا للشؤون الدينية؛

- التوظيف المرتقب في المناصب الشاغرة لـ 20.509 موظفا ومتعاقدا؛

- رفع التجميد عن الترقيات على أساس الامتحانات المهنية للموظفين المعنيين (280.625 موظفا) بمبلغ إجمالي قدره 29,6 مليار دج، موزع في حدود 11,8 مليار دج لسنتي 2023 و 2024 (40%) و 5,9 مليار دج في 2025 (20%)؛

- مراجعة الشبكة الاستدلالية للأجور لفائدة 2,86 مليون موظف و عون عمومي بمبلغ إجمالي قدره 578 مليار دج؛

أما فيما يتعلق بكتلة الأجور، تقدر هذه الأخيرة بـ **5.275 مليار دج** لسنة 2024 مقابل 4.629 مليار دج للسنة المالية 2023. و هي تمثل بذلك 34,5% من الميزانية العامة للدولة.

- **العنوان 2" نفقات تسيير المصالح":** 632,87 مليار دج كرخص التزام واعتمادات دفع، ممثلة 4,14% من مجموع اعتمادات الدفع لسنة 2024، متوزعة بذلك في حدود 65,2% لمجموع المصالح المركزية و غير الممركزة للدولة و 34,8% لفائدة المؤسسات العمومية تحت الوصاية.

يسجل ارتفاع بمبلغ 98,17 مليار دج (أي + 18,4%) مقارنة باعتمادات قانون المالية التصحيحي لسنة 2023 والتي تقيد أساسا في قطاعات:

- التعليم العالي: 13,2 مليار دج، لتعزيز وسائل تسيير المصالح لاسيما فيما يخص النفقات المتعلقة بالتكاليف الملحقة، حضيرة السيارات، الأدوات والأثاث، اللوازم وصيانة المباني؛
- الصحة: 9,75 مليار دج، موجهة للتكفل بمصاريف صيانة العتاد الطبي و المنشآت القاعدية للصحة (4,75 مليار دج) و رفع تكلفة الوجبة في الوسط الصحي (5 مليار دج)؛
- الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية: 7,97 مليار دج، و التي يترتب أثرها المالي عن مراجعة تكلفة الوجبة اليومية للأعوان (2 مليار دج)، مصاريف تسيير المصالح المستلمة حديثا للمديرية العامة للأمن الوطني و المديرية العامة للحماية المدنية (1 مليار دج)، مصاريف تسيير المصالح لولايات الجنوب (1,3 مليار دج)، إضافة إلى الأثر المالي لحضيرة السيارات و صيانة الحضيرة الجوية للمديرية العامة للحماية المدنية (1,4 مليار دج)؛
- العدل: 4,02 مليار دج، من أجل وضع 09 مؤسسات عقابية جديدة حيز الخدمة و دعم وسائل تسيير المصالح؛
- المالية: 1,95 مليار دج، مرتقبة أساسا للتكفل بأتاوات الخطوط المتخصصة للجزائرية للاتصالات، في إطار رقمنة و وضع أنظمة الإعلام الجديدة لمصالح الجمارك و الأملاك الوطنية، إضافة إلى الدعم بالوسائل الضرورية للتسيير الحسن للمصالح (التكوين، صيانة المباني،....)؛
- المجاهدين: مصاريف تنظيم الاحتفال بالذكرى السبعين 70 للثورة (1 مليار دج)؛
- تكاليف التحضير للانتخابات الرئاسية المرتقبة في 2024 (السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات).

- **العنوان 3 " نفقات الاستثمار":** 2894,58 مليار دج كرخصة التزام و2809,36 مليار دج كاعتمادات دفع، ممثلة على التوالي 18,9٪ و 18,4% من مجموع اعتمادات ميزانية الدولة لسنة 2024.

تسجل هذه الاعتمادات انخفاضا بمبلغ 168,39 مليار دج كرخصة التزام (أي - 5,5%) و بمبلغ 227 مليار دج كاعتمادات دفع (أي - 7,5%) مقارنة باعتمادات قانون المالية التصحيحي لسنة 2023.

يفسر هذا الانخفاض، أساسا، بتسجيل مشاريع هيكلية كبرى خلال سنة 2023، يتعلق الأمر على وجه الخصوص بـ:

- برنامج دعم قدرات التخزين الوطني للحبوب، من خلال إنجاز 30 صومعة للتخزين على المدى الطويل و 350 مركزا جواريا للتخزين المؤقت للحبوب: 328,55 مليار دج كرخصة التزام و اعتمادات دفع؛
- تسجيل عمليات متعلقة بمشروع الفوسفات المدمج وكذا خط السكة الحديدية المنجمي بشار-تيندوف (غار جبيلات) بمبلغ قدره 660,5 مليار دج كرخصة التزام و 185 مليار دج كاعتمادات دفع؛
- تأمين التزويد بالماء الصالح للشرب لمواجهة مشكل شح المياه، بمبلغ إجمالي قدره 60 مليار دج كرخصة التزام و 18 مليار دج كاعتمادات دفع، من أجل إنجاز أشغال الربط لمحطات تحلية مياه البحر (SDEM) بجاية و الطارف.

❖ **<u>البرنامج الجديد:</u>**

يقدر مبلغ الغلاف المالي المرتقب لسنة 2024 لتسجيل العمليات الجديدة بـ 2405,33 مليار دج كرخصة التزام و 1356,57 مليار دج كاعتمادات دفع.

تقيد رخصة الالتزام المخصصة للبرنامج الجديد (باستثناء وزارة الدفاع الوطني) في حدود 92% في 09 محافظ برامج: السكن (51,1%)، الأشغال العمومية (12,4%)، الري (7,8%)، التربية (7,5%)، الصحة (3,4%)، العدل (2,9%)، التعليم العالي (2,5%)، النقل (2,4%) والفلاحة (2,3%).

يمكن تلخيص المحتوى المادي للبرنامج الجديد لأهم القطاعات كالتالي:

- **السكن و العمران و المدينة بـ 820,31 مليار دج** كرخصة التزام **و162,1 مليار دج** كاعتمادات دفع، موجهة أساسا، على مستوى مختلف الولايات، لإنجاز: 130.000 سكن عمومي إيجاري (LPL) (520 مليار دج كرخصة التزام و52 مليار دج كاعتمادات دفع)، أشغال الطرقات والشبكات المختلفة (64,47 مليار دج كرخصة التزام دج و19 مليار دج كاعتمادات دفع)، أشغال التحسين الحضري للنسيج الحضري القديم (20 مليار دج كرخصة التزام و4,6 مليار دج كاعتمادات دفع)، 46 ثانوية و 66 متوسطة و125 مدرسة ابتدائية (66,9 مليار دج كرخصة التزام و9,9 مليار دج كاعتمادات دفع) بالإضافة إلى المدينة الإعلامية " Media City" – الشطر الثاني (110,9 مليار دج كرخصة التزام و60 مليار دج كاعتمادات دفع).

- **الأشغال العمومية و المنشآت القاعدية: 199,72 مليار دج كرخصة التزام و 121,28 مليار دج كاعتمادات دفع**، مرتقبة أساسا لإنجاز 18 خطا ازدواجيا عبر الطرقات الوطنية الرابطة بين

مختلف الولايات (60,26 مليار دج كرخصة التزام و 34,76 مليار دج كاعتمادات دفع)، أشغال كبرى للهندسة المدنية لمترو الجزائر، توسعة "عين النعجة-براقي"- شطر بو العربي-بلدية براقي على امتداد 1,2 كم (15 مليار دج كرخصة التزام و 5 مليار دج كاعتمادات دفع)، عصرنة الطرق الوطنية (14,1 مليار دج كرخصة التزام و 9,75 مليار دج كاعتمادات دفع)، إنجاز الطرق الاجتنابية (7,1 مليار دج كرخصة التزام و 2,3 مليار دج كاعتمادات دفع)، تهيئة و تقوية المنشآت القاعدية للمطارات (5,53 مليار دج كرخصة التزام و 4,67 مليار دج كاعتمادات دفع) و حماية و تهيئة أسطح الواجهات البحرية لباب الواد و الصابلات- تمنفوست (3,5 مليار دج كرخصة التزام و 1,62 مليار دج كاعتمادات دفع).

- **الري: 125,64 مليار دج كرخصة التزام و60,23 مليار دج كاعتمادات دفع موجهة، لاسيما، لإنجاز المشاريع التالية:**

- أشغال تعزيز الشطر الثاني من أنابيب التحويل عين كرشة (ولاية أم البواقي) نحو سد كدية مدور على امتداد 24 كلم (12,43 مليار دج كرخصة التزام و9,5 مليار دج كاعتمادات دفع)؛
- التزويد بالماء الصالح للشرب لبلديات الطاهير، الشقفة و شهنة و أوجانة و تاكسنة انطلاقا من سد تابلوط، ولبلديات إيدلس، تازروق، أبالسة وسيلات انطلاقا من محول عين صالح، ولبلدية تينزاواتين انطلاقا من حوض المياه الجوفية تانزروفت على امتداد (12 مليار دج كرخصة التزام و3,8 مليار دج كاعتمادات دفع)؛
- إنجاز أنظمة تصفية مياه الصرف الصحي لبلديات أولاد دراج و عين الحجل (المسيلة) و بلديات دار شاوش، الشارف و عين البل (الجلفة) (7,95 مليار دج كرخصة التزام و1,25 مليار دج كاعتمادات دفع)؛
- إنجاز و تجهيز والتزويد بالكهرباء لآبار المياه عبر الولايات (9,89 مليار دج كرخصة التزام و6,14 مليار دج كاعتمادات دفع)؛
- البرنامج التكميلي لمكافحة صعود المياه الجوفية لورقلة الشطر-4 (5,6 مليار دج كرخصة التزام و0,8 مليار دج كاعتمادات دفع)؛
- تعزيز التزويد بالماء الصالح للشرب عبر مختلف البلدات والبلديات (5,17 مليار دج كرخصة التزام و 2,57 مليار دج كاعتمادات دفع)؛
- تجديد وتهيئة أهم شبكات التزويد بالماء الصالح للشرب (5,03 مليار دج كرخصة التزام و2,7 مليار دج كاعتمادات دفع)؛

- إنجاز محطة تطهير بمدينة سيدي بلعباس (5,1 مليار دج كرخصة التزام و0,8 مليار دج كاعتمادات دفع)؛

- صيانة منشآت الري قيد الاستعمال (2 مليار دج كرخصة التزام واعتمادات الدفع)؛

➢ **التربية الوطنية: بمبلغ 119,99 مليار دج كرخصة التزام و24,55 مليار دج كاعتمادات دفع**، تخصص، أساسا، لإنجاز و تجهيز 176 مدرسة ابتدائية (24,64 مليار دج كرخصة التزام و 6,83 مليار دج كاعتمادات الدفع)، 259 متوسطة (47,4 مليار دج كرخصة التزام و 4,64 مليار دج كاعتمادات الدفع)، 30 ثانوية (14,4 مليار دج كرخصة التزام و 2,29 مليار دج كاعتمادات الدفع)، لإعادة تأهيل و تجديد تجهيزات الطور الابتدائي و المتوسط و الثانوي (10,98 مليار دج كرخصة التزام و 1,64 مليار دج كاعتمادات الدفع)، إضافة إلى البرنامج التكميلي لولاية الجلفة (9,33 مليار دج كرخصة التزام و 7 مليار دج كاعتمادات الدفع).

➢ **الصحة بـ 54,9 مليار دج كرخصة التزام و30 مليار دج كاعتمادات دفع**، مخصصة أساسا لـ:

- إنجاز وتجهيز 05 مستشفيات بسعة 60 سريرا و 11 عيادة متعددة الخدمات بالجلفة (19,9 مليار دج كرخصة التزام و4,9 مليار دج كاعتمادات دفع)؛

- اقتناء تجهيزات طبية وتجهيزات جماعية (11,67 مليار دج كرخصة التزام و10,74 مليار دج كاعتمادات دفع)؛

- إنجاز 03 مؤسسات استشفائية متخصصة، بسعة 60 سريرا طبيا بتلمسان، تيزي وزوو وسطيف (5,7 مليار دج كرخصة التزام و1,5 مليار دج كاعتمادات الدفع)؛

- اقتناء تجهيزات لفائدة مدارس التكوين شبه الطبي (4,4 مليار دج كرخصة التزام و4,2 مليار دج كاعتمادات دفع)؛

- اقتناء سيارات للحظيرة (سيارات إسعاف، عيادات متنقلة، مركبات نفعية، مركبات رباعية الدفع وشاحنات) (3,65 مليار دج كرخصة التزام واعتمادات دفع)؛

- تهيئة، توسيع، إعادة تأهيل و تجديد مختلف المنشآت القاعدية للصحة (المراكز الاستشفائية الجامعية، المؤسسات الاستشفائية المتخصصة و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) (3,06 مليار دج كرخصة التزام و2,41 مليار دج كاعتمادات دفع).

➢ **العدل: 46,04 مليار دج كرخصة التزام و 10,26 مليار دج كاعتمادات دفع**، مرتقبة على وجه الخصوص لإنجاز مؤسستين (02) عقابيتين بسعة 1.000 سجين ببني عباس و إليزي و إثنين (02) أخريين بسعة 2.000 سجين بورقلة و تيميمون (28,36 مليار دج كرخصة التزام و5 مليار دج

كاعتمادات دفع)، ثلاث (03) مجالس قضائية بكل من أم البواقي، برج بوعريريج و النعامة (10,5 مليار دج كرخصة التزام و1,5 مليار دج كاعتمادات دفع) و كذا ثلاث محاكم جديدة (03) على مستوى بلديات مسعد و حاسي بحبح و حد السحاري بولاية الجلفة (3,46 مليار دج كرخصة التزام و0,9 مليار دج كاعتمادات دفع).

- **التعليم العالي و البحث العلمي: 40,22 مليار دج كرخصة التزام و 32,71 مليار دج**، موجهة أساسا لإنجاز 8.000 مقعدا بيداغوجيا بالجزائر و البويرة و بوسعادة (7,57 مليار دج كرخصة التزام و2,1 مليار دج كاعتمادات دفع)، 1.000 سرير إيواء بالعلمة و النعامة (2,6 مليار دج كرخصة التزام و0,7 مليار دج كاعتمادات دفع)، 68 جناحا مخصصا لمخابر البحث (1,21 مليار دج كرخصة التزام و اعتمادات دفع)، استكمال تجهيز الإقامات و مراكز الإيواء الجامعية (1,5 مليار دج كرخصة التزام و اعتمادات دفع) و اقتناء و تركيب و تشغيل التجهيزات لمراكز البحث، و المدارس و مخابر البحث (3,6 مليار دج كرخصة التزام و اعتمادات دفع).

- **النقل: 37,77 مليار دج كرخصة التزام و20,55 مليار دج كاعتمادات دفع**، موجهة أساسا لتسجيل المشاريع التالية:

- إعادة تأهيل المنشآت الفنية القديمة لشبكة السكك الحديدية لضمان ديمومتها والحفاظ على حركة النقل بالسكك الحديدية (8 مليار دج كرخصة التزام و2 مليار دج كاعتمادات دفع)؛

- الأشغال الكبرى للصيانة، التعبئة الميكانيكية الثقيلة و تجديد الصابورة على مستوى كل شبكة السكك الحديدية (800 كم) (6,1 مليار دج كرخصة التزام و 2,5 مليار دج كاعتمادات دفع)؛

- تجديد الطريق و الصابورة لخط الجزائر/ الثنية (92كم) (4,6 مليار دج كرخصة التزام و 0,5 مليار دج كاعتمادات دفع)؛

- اقتناء أجهزة المسح الضوئي مجهزة بنظام الكشف عن المتفجرات لمطارات: بجاية، الشلف، بوسعادة، الاغواط، حاسي الرمل، غرداية، القليعة، عين صالح، تمنراست، عين قزام، الواد، توقرت، ورقلة، حاسي مسعود، عين أمناس، إليزي و جانت (3 مليار دج كرخصة التزام و اعتمادات دفع). يندرج هذا الاقتناء ضمن عملية تأمين المطارات و التي يقترح لها 10 مليار دج كرخصة برنامج واعتمادات دفع بعنوان سنة 2024؛

- إنجاز و تجهيز مراكز المراقبة لفائدة الدرك الوطني على مستوى محطات النقل بالسكك الحديدية (13 فرقة) (2 مليار دج كرخصة التزام و 0,5 مليار دج كاعتمادات دفع).

- **الفلاحة و التنمية الريفية: 36,89 مليار دج كرخصة التزام و23,62 مليار دج كاعتمادات دفع**، منها 10 مليار دج كرخصة التزام و اعتمادات دفع لـ: التزويد بالكهرباء لأغراض فلاحية (5,7 مليار

دج كرخصة التزام و1,5 مليار دج كاعتمادات دفع)، تنفيذ مخطط عمل إعادة تأهيل و توسيع و تطوير السد الأخضر(3 مليار دج كرخصة التزام و0,5 مليار دج كاعتمادات دفع)، إنجاز شبكة الري مزودة بنظام لاقتصاد المياه (1,71 مليار دج كرخصة التزام و اعتمادات دفع)، تهيئة محيطات الاستصلاح (1,8 مليار دج كرخصة التزام و1,1 مليار دج كاعتمادات دفع) و اقتناء 60 شاحنة خفيفة مزودة بصهاريج ضد حرائق الغابات (1,17 مليار دج كرخصة التزام و 0,79 مليار دج كاعتمادات دفع).

❖ **<u>عمليات إعادة التقييم:</u>**

تبلغ الاعتمادات المرتقبة لسنة 2024 لإعادة تقييم العمليات الجاري إنجازها بمبلغ 489,25 مليار دج كرخصة التزام و 396,82 مليار دج كاعتمادات دفع.

تُقيد عمليات إعادة التقييم المقترحة لسنة 2024 بنسبة 92,6% في 6 محافظ برامج: الأشغال العمومية (49,3%)، السكن (16,7%)، الصحة (11%)، الري (7,9%)، التربية (5,1%) والشباب و الرياضة (2,7%).

تقترح هذه الاعتمادات لإعادة تقييم العمليات الجاري إنجازها، لاسيما، تلك التي كانت موضوع رفع تجميد.
يجدر التذكير أن 782 عملية كانت موضوع رفع التجميد، منها 591 عملية بعنوان الفترة 2021-2023 برخصة التزام تفوق 360 مليار دج، منها 53% لفائدة البرنامج المركزي و 47% للبرنامج غير الممركز.
تخص عمليات إعادة التقييم أهم القطاعات التالية:

➢ **الأشغال العمومية و المنشآت القاعدية بـ 240,60 مليار دج كرخصة التزام و 227,12 مليار دج كاعتمادات دفع**، مرتقبة أساسا لإعادة تقييم العمليات التالية:

- ازدواجية الطريق المنجمي عنابة- جبل العنق المسير بالكهرباء مع الإشارات الضوئية و المواصلات السلكية و اللاسلكية و الطاقة بـ 67 مليار دج كرخصة التزام و 158,9 مليار دج كاعتمادات دفع؛

- إنجاز 04 منافذ للطرق السريعة على مستوى ولايات بجاية، جيجل، وهران و معسكر على امتداد 279 كلم (49,9 مليار دج كرخصة التزام و 40,1 مليار دج كاعتمادات دفع)؛

- إنجاز الطريق الاجتنابي الرابع لمدينة الجزائر (تجزئة 1: محول الطريق الوطني رقم 18- ولاية عين الدفلى)- محول الطريق الوطني رقم 1(ولاية المدية) على امتداد 67,213 كلم لطريق ذات اتجاهين2×2 قابلة للتوسعة (18,2 مليار دج كرخصة التزام و 12 مليار دج كاعتمادات دفع)؛

- ازدواجية شطر الطريق الوطني رقم 01 بين الشفة و البرواقية على امتداد 53 كلم (8,84 مليار دج كرخصة التزام و 18,84 مليار دج كاعتمادات دفع)؛
- إنجاز الطريق الجديد المزدوج، المزود بالكهرباء و الإشارات الضوئية لواد تليلات/تلمسان (130 كم): 17,7 مليار دج كرخصة التزام و 18,8 مليار دج كاعتمادات دفع؛
- أشغال ازدواجية الطرق بما في ذلك تصحيح المسار بين الخميس و العفرون (55 كم) من الطريق الجزائر/وهران: 15 مليار دج كرخصة التزام و اعتمادات دفع؛
- تفويض المشروع المنتدب لإنجاز الأشغال (4,4 مليار دج كرخصة التزام و 6,9 مليار دج كاعتمادات دفع)؛
- إنجاز مترو الجزائر توسعة الحراش- باب الزوار – المطار (4,4 مليار دج كرخصة التزام و7 مليار دج كاعتمادات دفع)؛
- إنجاز طريق السكة الحديدية الجديد توقرت/حاسي مسعود (5,2 مليار دج كرخصة التزام و 6,2 مليار دج كاعتمادات دفع)؛
- إنجاز الشطر-شرق على امتداد 399 كلم بـ 2×3 طرق بما في ذلك المحولات (3,7 مليار دج كرخصة التزام واعتمادات دفع)؛
- ازدواجية الطريق الوطني رقم 01 بين مدينة الجلفة و حدود ولاية الأغواط على امتداد 64 كلم (3,2 مليار دج كرخصة التزام و اعتمادات دفع).

➢ **السكن والعمران والمدينة بـ 81,35 مليار دج كرخصة التزام و 52,62 مليار دج كاعتمادات دفع**، موجهة أساسا لإعادة تقييم العمليات:

- إنجاز و تجهيز 04 ملاعب بسعة 40.000 مقعدا ببشار، ورقلة، براقي و الدويرة و ملعبا بسعة 50.000 مقعدا بتيزي وزو (64 مليار دج كرخصة التزام و 40 مليار دج كاعتمادات دفع)؛
- برنامج المدينة الجديدة بوغزول (7,32 مليار دج كرخصة التزام و 05 مليار دج كاعتمادات دفع)؛
- إنجاز 2.000 سكنا موجها لامتصاص السكن الهش (ولاية إليزي) (4,5 مليار دج كرخصة التزام و 2,9 مليار دج كاعتمادات دفع)؛
- إنجاز 6.500 سكن عمومي إيجاري في ولايتي ورقلة و سعيدة (3,46 مليار دج كرخصة التزام و اعتمادات دفع).

- **الصحة بـ 53,75 مليار دج كرخصة التزام و 27,61 مليار دج كاعتمادات دفع**، موجهة أساسا لإعادة تقييم العمليات التالية:

- إنجاز و تجهيز مركز استشفائي جامعي بسعة 400 سريرا بورقلة (15 مليار دج كرخصة التزام و 5 مليار دج كاعتمادات دفع)؛

- إنجاز و تجهيز 29 مستشفى (16 مستشفى بسعة 60 سريرا، 08 مستشفيات بسعة 120 سريرا و 05 مستشفيات بسعة 240 سريرا و مستشفى للاستعمالات الطبية الجراحية) (19,63 مليار دج كرخصة التزام و 9,82 مليار دج كاعتمادات دفع)؛

- إنجاز و تجهيز 03 مركبات استشفائية للأمومة و الطفولة بالشلف و خنشلة و عين الدفلى و 02 للأمومة بالجزائر و ورقلة و 02 للاستعمالات الاستشفائية الطبية بتلمسان و خنشلة (4,34 مليار دج كرخصة التزام و 2,01 مليار دج كاعتمادات دفع)؛

- إنجاز و تجهيز 04 مراكز لمكافحة السرطان ببجاية و تيارت و الشلف و المدية (3,45 مليار دج كرخصة التزام و 2,25 مليار دج كاعتمادات دفع).

- **الري بـ 38,42 مليار دج كرخصة التزام واعتمادات دفع، منها** 30,83 مليار دج كرخصة التزام واعتمادات دفع موجهة لإعادة تقييم العمليات التالية:

- إنجاز محول المياه انطلاقا من سد كف الدير- تيبازة (20 مليار دج كرخصة التزام و اعتمادات دفع)؛

- بناء سد جدرة بسوق اهراس (6,53 مليار دج كرخصة التزام و اعتمادات دفع)؛

- تعزيز التزويد بالمياه الصالحة للشرب لـ 06 بلديات بولاية ميلة و بلديتين 02 بولاية جيجل انطلاقا من سد تابلوط (4,3 مليار دج و اعتمادات دفع).

- **التربية الوطنية بـ 24,94 مليار دج كرخصة التزام و 19,9 مليار دج كاعتمادات دفع**، موجهة أساسا لإعادة تقييم العمليات و إنجاز و إعادة تأهيل المؤسسات المدرسية لمختلف الأطوار (الابتدائي، المتوسط و الثانوي).

- **الشباب و الرياضة بـ 13,2 مليار دج كرخصة التزام و 9,13 مليار دج كاعتمادات دفع**، مرتقبة أساسا لإعادة تقييم مشاريع إنجاز و تجهيز الهياكل الرياضية و الموجهة للشباب خاصة تلك التي كانت موضوع رفع التجميد.

- **العنوان 4 "نفقات التحويل": 4208,24 مليار دج كرخصة التزام و 4276,02 مليار دج كاعتمادات دفع**، ممثلة 28% من إجمالي إعتمادات الدفع لسنة 2024. يسجل هذا العنوان ارتفاعا بـ 244,02

مليار دج كرخصة التزام (أي + 6,2 %) و 293,6 مليار دج كاعتمادات دفع (أي +7,4%) مقارنة بمشروع قانون المالية التصحيحي لسنة 2023.

تغطي هذه النفقات أساسا التدخل الاقتصادي و الاجتماعي للدولة، لاسيما الإعانات للمواد ذات الاستهلاك الواسع بمبلغ **704,26 مليار دج**، منها :

* الحبوب (الديوان الجزائري المهني للحبوب): 397,04 مليار دج؛
* الحليب (الديوان الوطني المهني للحليب) : 86,72 مليار دج؛
* المياه المحلاة : 76,5 مليار دج؛
* دعم الطاقة : 24 مليار دج؛
* استقرار أسعار الزيت و السكر : 120 مليار دج

كذلك، يترجم تدخل الدولة أيضا من خلال مختلف الأجهزة المبينة حسب الأصناف كالتالي:

➢ **التحويلات لفائدة الأشخاص: 1859,97 مليار دج (أي 45,2% من مجموع اعتمادات التحويلات)** للتكفل بـ:

- منحة البطالة: 457,47 مليار دج بعنوان الجهاز لفائدة 2.350.000 مستفيدا؛
- برنامج السكنات المساعدة بمبلغ 172,97 مليار دج منها 63,4 مليار دج بعنوان البرنامج الجديد (230.000 إعانة للسكن الريفي، 80.000 إعانة للتجزئات الاجتماعية و 20.000 إعانة لسكنات LPA) و 108,17 مليار دج بعنوان البرنامج الجاري (270.000 إعانة للسكن الريفي، 110.182 إعانة للتجزئات الاجتماعية، 48.000 إعانة لسكنات LPA و 360.000 إعانة للسكنات بصيغة البيع بالإيجار)؛
- تصفية الديون المستحقة على هيئات الضمان الاجتماعي بعنوان نفقات على عاتق الدولة بمبلغ إجمالي بقيمة 30 مليار دج لفائدة: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS بـ 13,9 مليار دج، الصندوق الوطني للتقاعد بـ 12,5 مليار دج و الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء بـ 3,6 مليار دج؛
- دعم معاشات التقاعد و المتقاعدين بـ 338,45 مليار دج (تغطي فارق معاشات التقاعد للمجاهدين، المعاشات الصغيرة، المساهمة في صندوق احتياط التقاعد إضافة إلى الفارق المدفوع للمعاشات و المنح الصغيرة المدرج سنة 2023، التعويضات التكميلية لمعاشات التقاعد و العجز(ICPRI)، منح التقاعد (ICAR) ، التعويض التكميلي للمعاشات و الريوع (ICPR)، الزيادة

الاستثنائية بـ 5% من معاشات و منح التقاعد لنظام الأجراء و غير الأجراء و إعادة التثمين الاستثنائية (المدرجة سنة 2012) ؛

- تغطية النفقات الموجهة للإطعام و النقل ومنح الطلبة (بما في ذلك الزيادة الأخيرة في منح الطلبة المقررة من طرف السلطات العمومية)، و التي يتكفل بها الديوان الوطني للخدمات الجامعية (ONOU): 103,37 مليار دج؛

- تخصيص 17,02 مليار دج بعنوان المنحة الخاصة بالتمدرس لفائدة 3,4 ملايين تلميذ معوز (حيث انتقلت من 3.000 دج إلى 5.000 دج سنة 2019)؛

- دعم للفلاحين بعنوان جهاز دعم تطوير الاستثمار الفلاحي، بـ 55,19 مليار دج، منها 43,5 مليار دج موجهة للفلاحين المتضررين من الجفاف و هذا من خلال مجانية المدخلات الفلاحية (بذور الحبوب و الأسمدة)، دعم الري الفلاحي، معدات مخصصة لاقتصاد المياه (9,5 مليار دج) و لحفر الآبار (1,5 مليار دج).

➢ **التحويلات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري و المؤسسات المماثلة: 1058,77 مليار دج (أي 25,7% من مجموع اعتمادات التحويلات)**، موجهة أساسا لتغطية:

- تخصيص لفائدة وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) بقيمة **170,14 مليار دج**، منها البرنامج المرتقب لسنة 2024، و يضم تغطية جهاز "أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة". يهدف إلى 700 مشروعا إضافة إلى التكفل بـ 1.071.738 مستفيدا من المنحة الجزافية للتضامن بـ 112,6 مليار دج، يضاف إليها 314.000 معاقا بنسبة 100% بـ 48,61 مليار دج، و تسيير 301 خلية جوارية و تغطية 238 مشروعا للتنمية المجتمعية.

- مساهمة الدولة بـ 145 مليار دج للصيدلية المركزية للمستشفيات لاقتناء أدوية (100 مليار دج) و تغطية الشطر الثالث و الأخير من عملية تطهير ديون المؤسسات العمومية للصحة لدى الصيدلية المركزية للمستشفيات (45 مليار دج)، إضافة إلى مساهمة بـ 36 مليار دج في معهد باستور الجزائر لاقتناء التلقيحات و الأمصال و المتفاعلات لفائدة المؤسسات العمومية للصحة؛

- مساهمة في الشركة الوطنية للنقل بالسكة الحديدية (15 مليار دج) و لشركة الخطوط الجوية الجزائرية (10 مليار دج) بعنوان تنفيذ تبعات الخدمة العمومية من أجل تطوير النقل بالسكة الحديدية و النقل الجوي؛

- أجهزة دعم ضبط الإنتاج الفلاحي: 12 مليار دج (منحة إنتاج الحليب الطازج و جمعه و إدماجه)؛

- مساهمة الدولة في المؤسسات العمومية للسمعي-البصري (EPTV ,TDA,EPRS) لتمويل تبعات الخدمة العمومية: 23,98 مليار دج؛

- مساهمة الدولة لفائدة متعاملي المياه (ANBT, ADE,ONID,ONA,ANRH) بمبلغ 14,6 مليار دج؛
- مساهمة في الوكالة الوطنية للتشغيل من أجل ترقية الشغل، إضافة إلى نفقات تسيير جهاز منحة البطالة (1,5%): 10,56 مليار دج؛
- مساهمة في بريد الجزائر لتسديد الرسائل البريدية المسموح بتداولها بدون طوابع بريدية بمبلغ 8,5 مليار دج؛
- تخصيص أولي للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري و كذا فوائد الصندوق الوطني للاستثمار لتسيير قروض المؤسسات العمومية بمبلغ 7,5 مليار دج؛
- مساهمة للديوان الوطني للمطبوعات المدرسية من أجل التكفل بالنفقات المتعلقة بمجانية الكتاب المدرسي لفائدة التلاميذ المعوزين: 7,3 مليار دج.

➢ **التحويلات لفائدة الجماعات المحلية 600 مليار دج ممثلة 14,6% من المبلغ الإجمالي للتحويلات.**
يوجه هذا المبلغ لتغطية الأنشطة المتعلقة بـ:

- صندوق التضامن وضمان الجماعات المحلية (صندوق المشترك للجماعات المحلية سابقا) والذي يصل المبلغ المقترح له لسنة 2024 إلى **486 مليار دج.**

تغطي هذه المساهمة، زيادة على تعويض على الرسم على النشاط المهني بـ 80 مليار دج، المطاعم المدرسية بمبلغ 60 مليار دج لفائدة 5,7 مليون تلميذ، إدماج 125.495 مستفيدا من جهاز المساعدة على الإدماج المهني وتحويل عقود 161.150 مستفيدا من جهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي (إلى عقد غير محدد المدة) بمبلغ 151 مليار دج، وكذا التعويضات على عاتق ميزانية الدولة بمبلغ 177 مليار دج (الحرس البلدي، الفارق في الأجور لأعوان الجماعات المحلية، حراسة المدارس...)، و 18 مليار دج موجهة للتكفل بعملية التضامن لشهر رمضان.

- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية (المخططات البلدية للتنمية سابقا) بـ 114 مليار دج منها 14 مليار دج كاعتمادات دفع لتغطية البرنامج الجاري إنجازه و4 مليار دج بعنوان الشطر الثاني للبرنامج التكميلي لولاية الجلفة.

➢ **التحويلات لفائدة المؤسسات: 517,43 مليار دج (أي 12,6% من المبلغ الإجمالي للتحويلات).**
تغطي هذه الاعتمادات أساسا:

- تدخل الدولة من خلال الخزينة لتطهير ديون المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تواجه صعوبات مالية بمبلغ 200 مليار دج؛
- تخفيض نسبة الفائدة : 170 مليار دج، منها 40 مليار دج موجهة لجهاز العقار؛

- تخصيص لفائدة الوكالة الوطنية لدعم و تطوير المقاولاتية ANDE من أجل تنفيذ جهاز تطوير المقاولاتية، إضافة إلى التكفل بتخفيض معدلات الفائدة للقروض الممنوحة لصغار المقاولين: 24 مليار دج؛
- جهاز دعم القطاع الفلاحي: 20 مليار دج، منها 14 مليار دج لضبط الإنتاج الفلاحي (نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع (SYRPLAC) البقوليات، الحبوب، منحة الطماطم الصناعية ...)، 4 مليار دج لدعم تنمية الاستثمار الفلاحي، الآلات الفلاحية و 2 مليار دج لتعويض معدلات الفائدة للقروض الفلاحية.

➢ **تحويلات أخرى: 68,76 مليارد ج، أي ما يمثل 1,7% من المبلغ الإجمالي للتحويلات:**

يضم هذا العنوان، أساسا:

- التعويض المباشر للرسم على القيمة المضافة وتخفيض إيرادات المساهمات المباشرة المحصلة لفائدة الدولة 31 مليار دج؛
- مساهمة الدولة في المؤسسات المالية الدولية 22,05 مليار دج.

- **العنوان 5: أعباء الدين العمومي:** بلغت إجمالا 477,98 مليار دج، ممثلة 3,13% من ميزانية الدولة لسنة 2024، مقيدة كليا في محفظة برامج المالية.

تسجل هذه الاعتمادات ارتفاعا بـ 88,28 مليار دج (أي 22,7 %) مقارنة بقانون المالية التصحيحي لسنة 2023.

يغطي المبلغ المخصص سنة 2024 بعنوان أعباء الدين العمومي، أساسا:

- فوائد الدين العمومي الداخلي والخارجي: 471,91 مليار دج؛
- الاعتمادات المقيدة بعنوان استخدام ضمان الدولة: 6 مليار دج.

- **العنوان 6 "نفقات العمليات المالية":** تقترح هذه النفقات بقيمة 3 مليار دج ممثلة 0,02 % من إجمالي الاعتمادات لسنة 2024 وتشكل تخصيصا لصندوق الاستثمار للولايات المقيدة في حساب التخصيص الخاص رقم 061-302 " نفقات بالرأسمال"، من أجل تمويل المشاريع عن طريق مؤسسات التسيير لصندوق الاستثمار للولايات.

- **العنوان 7 "نفقات غير متوقعة":** تتعلق هذه النفقات بالمبلغ غير المخصص التابع لمحفظة برامج المالية وتقدر بـ 1.920,39 مليار دج كرخصة التزام واعتمادات دفع، ممثلة 12,57% من ميزانية البرنامج لسنة 2024.

يسجل هذا العنوان انخفاضا بـ 31,2 % كرخصة التزام و 12 % كاعتمادات دفع، مقارنة بقانون المالية التصحيحي لسنة 2023.

تسمح هذه النفقات، إلى جانب تغطية النفقات غير المتوقعة للسنة المالية المعنية، بالتكفل بالنفقات الناجمة عن القرارات المتخذة فيما يخص مراجعة الأنظمة الأساسية لبعض القطاعات لاسيما تلك الخاصة بالتعليم العالي والصحة و التربية الوطنية و الأئمة، مراجعة منح المجاهدين وذوي الحقوق، مواصلة جهود الاستدراك لفائدة بعض الولايات، المقررة من طرف السلطات العمومية من حيث الاستثمار.

تغطي هذه النفقات أيضا تكاليف التحضير والتنظيم للانتخابات الرئاسية لسنة 2024 بمبلغ 45 مليار دج، علما أن 10 مليار دج تم تقييدها في حساب محفظة برامج السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

III. أهم التدابير التشريعية لمشروع قانون المالية لسنة 2024

تتمحور أهم تدابير مشروع قانون المالية لسنة 2024 على ما يلي:

1 - دعم الاستثمار والاقتصاد الوطني؛
2 - الامتثال الجبائي ومكافحة الغش والتهرب الجبائيين؛
3 - توسيع الوعاء الضريبي وتعبئة الموارد؛
4 - التسهيلات الجبائية وتبسيط ومواءمة الإجراءات؛
5 - الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن؛
6 - رقمنه الإجراءات؛
7 - تدابير أخرى.

1 - دعم الاستثمار والاقتصاد الوطني

- إلغاء الرسم على النشاط المهني وذلك تطبيقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية.
- منح المشاريع الاستثمارية المهيكلة، الممولة بقرض من الخزينة، إمكانية الاستفادة من شروط تمويلية خاصة.
- الترخيص لملاك و/أو مجهزي سفن الصيد وتربية المائيات، مرة كل خمس (05) سنوات، بجمركة المحركات البحرية "الداخلية"، المستعملة التي يقل عمرها عن خمس (05) سنوات.

يندرج هذا التدبير في إطار تنفيذ تعليمات السيد رئيس الجمهورية المسداة خلال مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 30 أبريل 2023، والتي تناولت ضرورة النص على كل إجراء يهدف إلى تحسين ظروف المهنيين في قطاع الصيد البحري، من شأنها المحافظة على ديمومة هذه المهنة.

- تمديد الإعفاء، لمدة خمس (05) سنوات ابتداء من أول جانفي 2024، من:
  - الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي، لمداخيل وفوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن السندات والأوراق وسندات الخزينة المماثلة، المسعرة في البورصة أو المتداولة في سوق منظمة، لأجل أدنى يقدر بخمس (05) سنوات؛
  - حقوق التسجيل، بالنسبة للعمليات المتعلقة بالقيم المنقولة المسعرة في البورصة أو المتداولة في سوق منظمة.
- تمديد التخفيض من الضريبة على أرباح الشركات، لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من الفاتح جانفي 2024، يعادل نسبة فتح رأس المال في البورصة، لفائدة الشركات التي تكون أسهمها العادية مسعرة في البورصة.

- استثناء المداخيل الناتجة عن التوظيف الإلزامي للأدوات المالية غير المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، المحصلة من طرف شركة التأمين في إطار التأمين التكافلي، من الوعاء الخاضع للضريبة على أرباح الشركات.
- إعفاء عمليات إعادة التأمين وإعادة التأمين التكافلي، من الرسم على القيمة المضافة.
- إخضاع عقود إيجار المعدات أو الممتلكات العقارية للاستعمال المهني، المنجزة بين المؤسسة المالية والمقرض المستأجر بموجب عقود الاجارة المنتهية بالتمليك أو القرض الايجار، لحق الثابت من رسوم التسجيل قدره 4.000 دج عوض الحق النسبي المقدر بـ 2%.
- ضمان الدولة للادخار السكني التنظيمي، الموجه حصريًا لتمويل برامج السكن العمومي لفائدة المدخرين، والإعفاء المؤقت لعوائده من الضريبة على الدخل الإجمالي، لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من أول جانفي 2024.
- توسيع مجال تطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة المقدر بـ 9%، المطبق حاليًا على نفايات الألمنيوم والحديد والخشب والزجاج والكرتون والبلاستيك والورق، ليشمل نفايات المطاط، إطارات مطاطية غير المستعملة وزيوت المحرك وعلبة السرعة وزيوت التشحيم المستعملة، والزيوت والمواد الدسمة الغذائية والمجمعات التي تحتوي على الرصاص.
- الإعفاء من رسم الفعالية الطاقوية، على عمليات تصدير الأجهزة التي تشتغل بالكهرباء والغاز والمنتجات البترولية، المنتجة محليا، التي يتجاوز استهلاكها معايير الفعالية الطاقوية المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

إعادة فتح حساب التخصيص الخاص : "الصندوق الخاص لترقية الصادرات".

يهدف هذا التدبير على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وفقًا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية.

- تخفيض الحقوق الجمركية المطبقة على المدخلات المستخدمة في تصنيع إطارات النظارات.
- إعفاء رقم الأعمال المحقق من أنشطة جمع وبيع الحليب الطازج، من الضريبة الجزافية الوحيدة.
- تخفيض معدل الضريبة الجزافية الوحيدة من 05 إلى 0،5%، المطبق على الأنشطة الممارسة تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي.

2 - الامتثال الجبائي ومكافحة الغش والتهرب الجبائيين:

- استحداث التزامات تصريحية ودفع الاقتطاعات بعنوان الضريبة على أرباح الشركات المطبقة على الأرباح الموزعة، بالإضافة إلى العقوبات المطبقة نتيجة عدم أو قلة دفع هذه الاقتطاعات.
- إلزامية التصريح برقم الأعمال المعفى من الرسم على القيمة المضافة، من طرف الأشخاص الخاضعين لهذا الرسم.

- تأسيس غرامة تعادل 5% من كتلة الأجور، تطبق على المكلفين الذين لم يقوموا باكتتاب كشف المرتبات والأجور.
- تطبيق غرامة تأخير بنسبة 25%، إزاء المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، الذين لم يقوموا باكتتاب تصريحهم التقديري بعد الآجال القانونية، عندما تفوق مدة التأخير شهرين (02).
- استحداث إمكانية منح الإدارة الجبائية، اللجوء للمساعدة الدولية، لاسيما، في إطار المراقبة الميدانية (التحقيق في المحاسبة) المتعلقة بأسعار التحويل المطبقة من طرف الشركات الأجنبية.
- الإحالة إلى أحكام الأمر رقم 21-09 المؤرخ في 8 يونيو 2021، المتعلق بحماية المعلومات والوثائق الإدارية، لتطبيق العقوبات المترتبة عن تسريب الوثائق المصنفة.
- توسيع نطاق تطبيق الإلزامية باحترام السر المهني، ليشمل الخبراء المتدخلين في إطار المساعدة التقنية.
- النص على أن:
  - فترة التقادم للدعوى العامة (الجنائية) في المسائل الجبائية، تبدأ من تاريخ نشأة الدين؛
  - الإحالة إلى اللجنة الجهوية للمخالفات، يوقف مدة التقادم للدعوى العمومية.
- حجز المصنوعات من المعادن الثمينة التي لا تحمل دمغة الضمان، عند العود، خلال أجل خمس (05) سنوات، مع تطبيق العقوبات الجبائية واتخاذ إجراءات المتابعة القضائية.

3- توسيع القاعدة الجبائية وتعبئة الموارد

- **تعبئة الموارد لفائدة الجماعات المحلية:**

- استحداث الرسم المحلي للتضامن المطبقة على نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب بمعدل 3% والنشاطات المنجمية بمعدل 1,5 %.

يوزع ناتج هذا الرسم على النحو التالي:

- 50 %، لفائدة البلدية؛
- 29 %، لفائدة الولاية؛
- 21 %، لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

- زيادة الحصة العائدة لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية من ناتج القسيمة على السيارات، من 30 إلى 50%، مع التذكير أن إلى غاية 31 ديسمبر 2015، كان ناتج هذه القسيمة مخصص بنسبة 80 % لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، قبل أن يخفض في سنة 2016 إلى 30%.

يترتب على هذا التوزيع الجديد لناتج القسيمة السيارات، بعنوان سنة 2024، إيرادات اضافية تقدر بـ 2،84 مليار دج، لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

- <u>إعادة توزيع ناتج الرسم على المنتوجات البترولية (TPP) على النحو التالي:</u>
  - 50 % لصالح البلدية؛
  - 29% لصالح الولاية؛
  - 21 % لصالح صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

سوف يضمن التوزيع الجديد لناتج هذا الرسم إيرادات لفائدة الجماعات المحلية تقدر بـ 186 مليار دج.

- <u>زيادة الحصة التقديرية العائدة لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية إلى 50%، بعنوان ناتج الرسم المطبق على تعبئة الدفع المسبق.</u>

يترتب على هذا التوزيع الجديد لناتج الرسم المطبق على تعبئة الدفع المسبق، بعنوان سنة 2024، إيرادات إضافية تقدر بـ 9,14 مليار دج، لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

- <u>تخصيص حصة 50% من ناتج الرسم الخاص بحرق الغاز، لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.</u>

يترتب على هذا التوزيع الجديد لناتج للرسم الخاص بحق الغاز، بعنوان سنة 2024، إيرادات اضافية تقدر بـ 12،01 مليار دج، لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.

- زيادة نسبة الضريبة الإضافية على أرباح شركات المصنعة للتبغ إلى:
  - 16%، عندما تحقق هذه الشركات نسبة إدماج تساوي أو تزيد عن 40%؛
  - 20%، عندما تكون نسبة الإدماج أقل من 40%.

بالنسبة لشركات تصنيع منتجات التبغ المعتمدة حديثاً، فإنها تخضع خلال السنوات الثلاث (03) الأولى من نشاطها، لمعدل 16% للضريبة الإضافية على أرباح شركات تصنيع التبغ، دون مراعاة شرط تحقيق نسبة إدماج تساوي أو تزيد عن 40%.

- تطبيق نسبة 5% بعنوان مساهمة التضامن، على استيراد المواد الأولية و كذا المدخلات المستخدمة في تصنيع المنتجات التبغية (يخصص ناتج هذه المساهمة إلى الصندوق الوطني للتقاعد).
- زيادة من 37 إلى 50 دج/ للعلبة، في مبلغ الرسم الإضافي على المنتوجات التبغية وإعادة تخصيص ناتج هذا الرسم على النحو الآتي:
  - **14دج**، عوض 7 دج، لفائدة صندوق الاستعجالات ونشاطات العلاجات الطبية؛

- **21دج**، عوض 3 دج، لفائدة صندوق مكافحة السرطان؛
- **04 دج**، لصالح الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء؛
- **11 دج**، لصالح ميزانية الدولة.

- تحديد تعريفة رسم التسجيل القضائي على الدعاوى المرفوعة أمام محكمة الاستئناف الإدارية، ومراجعة تعريفة هذا الرسم على الدعاوى المرفوعة أمام مجلس الدولة.
- مراجعة تعريفة الرسوم السنوية و رسم إشهار براءات الاختراع وشهادات الإضافة التي يحصلها المعهد الوطني للملكية الصناعية، وكذا تعريفة رسوم الإيداع والإشهار أو تجديد العلامة التجارية أو العلامة الجماعية.
- دفع فائض تحصيل جميع الأتاوى للخزينة العمومية، من قبل الهيئات المستفيدة و اكتتاب دفتر شروط يتضمن الاحتياجات التمويلية السنوية مع الالتزام بسداد هذه الفوائض.
- إنشاء الإطار القانوني الذي ينص على الصب في الحساب الاحتياطي القانوني للتضامن، لمصنوعات الذهب والفضة والبلاتين المحجوزة تحفظيا من طرف الإدارة الجبائية، والتي لم تتم المطالبة من مالكيها أو ذوي حقوقهم خلال أجل أربع (04) سنوات، وكذا مصنوعات الذهب والفضة والبلاتين المحجوزة نهائيا.

4 - التسهيلات الجبائية وتبسيط ومواءمة الإجراءات

- تحديد قواعد الوعاء الضريبي والتحصيل والرقابة والمنازعات المتعلقة برسم الاشهار.
- تأجيل سداد رصيد التصفية الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي/الأرباح الصناعية والتجارية، في حالة تمديد آجل التصريح، على غرار ما نص عليه فيما يتعلق بالضريبة على أرباح الشركات.
- تمديد أجل التصريح السنوي بالمداخيل، إلى ثلاثة (03) أشهر، وذلك لمواءمته مع الآجل المتعلق بالتصاريح السنوية للنتائج.
- توسيع نطاق تطبيق المعدلات المنخفضة، 9% من الرسم على القيمة المضافة و5% من الحقوق الجمركية، المطبقة حاليا على عمليات استيراد المدخلات الموجهة لتكاثر المائيات، لتشمل تلك المتعلقة بالمدخلات الموجهة لتربية المائيات.
- مواءمة فيما يتعلق بالإجراءات الجبائية، للأحكام المتعلقة بالتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية، مع تلك التي تنظم التحقيق في المحاسبة.
- تخفيض مبلغ الدفع الأولي للدين الجبائي من 10 إلى 5٪، الذي يستوجب دفعه لقابض الضرائب، للاستفادة من جداول استحقاقات التسديد.
- السماح لقابضي أملاك الدولة امكانية منح جدول التسديد الزمني لفائدة المدينين الذين يتقدمون بهذا الطلب، فيما يخص الأتاوى المستحقة بعنوان استغلال الأراضي الفلاحية، دون اشتراط دفع تسبيق مبلغ أولي أدنى يساوي 10% من مبلغ الدين.
- النص على فترة تقادم وحيدة مدتها أربع (04) سنوات، لمباشرة إجراءات استرجاع الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة التي تم تحصيلها دون وجه حق إلى المكلفين بالضرائب.

- منح المكلفين بالضريبة إمكانية الاستئناف أمام المحكمة الإدارية ضد القرارات التي أبلغتهم بهم الإدارة، بعد إبداء آراء اللجان الاستئنافية اتجاههم، بغض النظر عن تبليغهم، قبل أو بعد الأجل القانوني الممنوح لهذه اللجان المتمثل في أربعة (04) أشهر، للفصل في الطعون المقدمة إليهم.
- توضيح أحكام المادة 155 من قانون الإجراءات الجبائية، التي تنص على إمكانية جعل مسيري ومديري الشركات، مسؤولين بالتضامن، عند استحالة تحصيل الإخضاعات بجميع أنواعها والغرامات الجبائية المستحقة على الشركة، والتي يعود تحصيلها إلى مصلحة الضرائب، بسبب مناورات تدليسة أو عدم الامتثال المتكرر للالتزامات الجبائية المختلفة.

5 - الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن

- منح تخفيض يقدر بـ 10 %، يحسب على أساس الإيجار المتبقي المستحق الدفع، لصالح المستفيدين من السكنات في إطار برامج البيع بالإيجار (عدل/AADL)، الذين دفعوا 25%من ثمن السكن والذين يرغبون في تسديد المتبقى من تكاليف سكناتهم قبل الموعد المحدد.

جاء اقتراح هذا التدبير تبعا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، المسداة خلال مجلس الوزراء المنعقد في 3 أكتوبر 2021 .

- تمديد الآجل الممنوح لشاغلي المساكن الإيجارية للقطاع العام ذات الطابع الاجتماعي، الممولة من ميزانية الدولة، الراغبين في الحصول على مساكنهم، لتقديم طلبات الشراء الخاصة بهم، إلى غاية 31 ديسمبر 2025 بدلاً من 31 جويلية 2023.
- تمديد الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، إلى غاية 31ديسمبر 2025، الممنوح لعمليات المتعلقة بتقديم خدمات الإنترنت الثابتة.
- إعفاء مؤقت من الرسم على القيمة المضافة، في مرحلتي الإنتاج وتسويق بالجملة والتجزئة، إلى غاية 31 ديسمبر2024، و المتعلق بـ:
  - دجاج التسمين والديك الرومي وبيض الاستهلاك والفواكه والخضروات الطازجة، المنتجة محليا ؛
  - الحبوب الجافة والأرز، المنتجة محليا أو المستوردة.
- التوضيح بشأن الإعفاء المؤقت للرسم على القيمة المضافة، بالنص على أن الإعفاء من هذا الرسم لا ينطبق إلا على الدقيق العادي والرفيع وكذلك السميد.
- تمديد الأجل الذي يتعين فيه على مستوردي-محولي الزيت الخام للصوجا، تحت طائلة فقدان الاستفادة من التعويض والإعفاءات الجمركية والجبائية الممنوحة عند الاستيراد، مباشرة عملية إنتاج هذه المادة الأولية، أو اقتنائها من السوق الوطنية، من 31ديسمبر 2023 إلى 31 ديسمبر 2024.
- تخفيض تعريفة حقوق الطابع المطبقة على جوازات السفر المكونة من 48 صفحة الصادرة بالجزائر وكذلك تلك الصادرة لفائدة أفراد الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج.

- تأسيس منحة جزافية للتضامن تمنح للفئات الاجتماعية، بدون دخل، لا سيما أرباب العائلات والعائلات والأشخاص، والأشخاص البالغين أكثر من 60 سنة، وكذا الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، الذين يستوفون الشروط المحددة عن طريق التنظيم.
- فتح حساب تخصيص خاص رقم 154 -302، عنوانه "صندوق النفقة"، تدفع الدولة عن طريقه مقابل النفقة المحكوم بها للمستفيدين منها وتتولى وزارة العدل تحصيل هذه المبالغ من المدينين بها وفقا لآليات خاصة تحدد عن طريق التشريع.

6 - رقمنة الإجراءات:

- تأسيس الإطار القانوني المتعلق بإدخال رقم التعريف الوطني كعنصر معلومات إلزامي للإشارة من قبل الأفراد الطبيعيين والمسيرين، عند صياغة طلب رقم التعريف الجبائي.
- استحداث إلزامية اكتتاب كشف قائمة الزبائن، عن طريق التصريح الإلكتروني، بالنسبة للمكلفين التابعين لمديرية كبريات المؤسسات.
- إمكانية تسديد، عن طريق الدفع الإلكتروني، لأتاوى ورسوم أملاك الدولة والحفظ العقاري ومسح الأراضي المحصّلة من طرف قابضي أملاك الدولة والحفظ العقاري.
- **التصريح الجمركي الإلكتروني:**
  - الالتزامات تجاه المصرح:
    - اكتتاب التصريح الجمركي إلكترونياً، على أساس الوثائق الرقمية.
    - الاحتفاظ بالوثائق الأصلية المكونة لملف تصريحه، طوال المدة المنصوص عليها في قانون الجمارك؛
    - القيام بالتوقيع الإلكتروني على التصريح طبقا للتشريع الساري المفعول.
  - تحديد الاجل لإيداع التصريح الإلكتروني، عند استلامه من قبل المصالح الجمركية.
- إلزام المسافرين الذين يملكون مبالغ بالعملة الوطنية أو الأجنبية، تزيد عن الحد المحدد بموجب التشريعات والتنظيمات المعمول بها، بالتصريح عنها كتابيا أو إلكترونيا لدى المصالح الجمركية.

- استبدال الزامية تقديم ميثاق المكلف بالضريبة (نسخة ورقية) الخاضع للتحقيق المحاسبي بإلزامية كتابة العبارة في إشعار التحقيق، بجاهزيته للاطلاع والتحميل على موقع المديرية العامة للضرائب.

7. تدابير أخرى

- تكفل الخزينة بالفوائد خلال فترة الاسترداد ومعدل التخفيض من القروض التي تمنحها البنوك العمومية، بنسبة تصل إلى 100٪ في إطار إنجاز الشريحة الإضافية البالغة 50.000 وحدة سكنية من نوع البيع بالإيجار، بعنوان سنة 2024.
- وضع تحت تصرف البنك الوطني للإسكان تمويل برامج السكن العمومي للإيجار، ومختلف الوسائل والشبكات المختلفة الرئيسية والثانوية، بالإضافة إلى المساعدات الأولية ومساهمات الدولة للحصول على السكن، بدلاً من الصندوق الوطني للإسكان.

وللتذكير، جاء إنشاء بنك الإسكان تنفيذا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية الصادرة خلال مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 18 يناير 2023.

- منح المؤسسة الوطنية للترقية العقارية، إمكانية التسويق الحر، للمساكن الترقوية العمومية غير المباعة، مع مراعاة دفع الإعانات غير المباشرة للدولة.
- منح الهيئة المكلفة بتسجيل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين في البطاقية الوطنية لمرتكبي المخالفات التدليسية، إمكانية رفع الحضر مؤقتًا من القيام بعمليات التجارة الخارجية، لفائدة المتعاملين الاقتصاديين، الذين باشروا لعمليات التجارة الخارجية قبل تسجيلهم في هذه البطاقية.
- الإبقاء على حساب التخصيص الخاص رقم 138-302 : "صندوق مكافحة السرطان"، المقرر إغلاقه في موعد أقصاه 31 ديسمبر 2023.
- إعادة تهيئة مدونة الإيرادات والنفقات لـ«صندوق الكوارث الطبيعية والمخاطر الكبرى».
- تحرير عن طريق أقساط للمبالغ والإعانات المدفوعة للمنظمات الوسيطة ذات الطبيعة التجارية، من خلال حسابات التخصيص الخاصة، وذلك حسب الاحتياجات التمويلية المتوقعة للعمليات المقبولة.
- تمديد آجل تقديم التقرير المصادق عليه من طرف محافظ الحسابات من قبل الجمعيات والمنظمات المستفيدة من الإعانات على مستوى الهيئات المانحة إلى غاية 30 جوان من السنة الموالية لتلك التي مُنحت بعنوانها هذه الإعانات، عوضا من 31 مارس.
- تطهير مدونة حسابات الخزينة، من خلال إقفال 17 حساب مخصص للقروض الممنوحة للحكومات الأجنبية، وصب أرصدتها في حساب نتائج الخزينة.
- توسيع نطاق تدخل صناديق الاستثمار الولائية وإسناد مراقبة أسهم مساهمة شركات التسيير في الصندوق الوطني للاستثمار، من خلال اتفاقيات موقعة مع شركات المساهمة الخاصة وشركات رأس المال الاستثماري وشركات التسيير والبنوك والمؤسسات المالية.
- تسوية الآثار المالية الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف والعمولات، من خلال التوضيح بأن الدفع الإضافي للآثار المالية لأسعار الصرف والعمولات، الذي يقوم به المحاسب العمومي، على أساس

أمر أو تفويض بالدفع صادر عن الآمر بالصرف على ميزانية الهيئة العمومية المعنية، خلال آجل مدته 10 أيام من تاريخ تقديم طلب أموال البنك، الموجه إلى الآمر بالصرف.

- تمديد الآجل الممنوح للمتعاملين الاقتصاديين، للامتثال لإلزامية تسخير وسائل الدفع الإلكتروني للمستهلك، إلى غاية 31 ديسمبر 2024.
- توضيح أن إعفاءات عمليات الاقتناء في السوق المحلي أو استيراد السلع والمعدات والخدمات من طرف المؤسسات المقيمة في الجزائر، من أجل إنجاز مشاريع التعاون والتضامن الدوليين تقتصر، فقط على الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة وكذا رسم التوطين البنكي .
- إمكانية منح للآمر بالصرف الذي يشغل عقارات تعود للدولة والجماعات المحلية، تابعة لهيئة عمومية أخرى، استثناءا صرف النفقات المتعلقة بأشغال الصيانة والترميم لهذه العقارات.
- **التنازل عن الأراضي في الملك الخاص للدولة، المخصصة لإنجاز مشاريع الترقية العقارية ذات الطابع التجاري:**
  - تحديد رسم الإيجار السنوي من قبل مصالح أملاك الدولة المختصة إقليميا، على أساس 20/1 من القيمة السوقية للأرض الممنوحة؛
  - اشتراط على صاحب التنازل تحويل التنازل إلى تنازل عند الانتهاء من المشروع والحصول على شهادة المطابقة؛
  - التوضيح أن تحويل التنازل إلى تنازل على أساس القيمة السوقية، وقت منح الامتياز، مع خصم الرسوم التي يدفعها المرقي العقاري، شريطة أن يطلب هذا الأخير التحويل خلال آجل أقصاها سنة (01) واحدة، ابتداء من نهاية فترة إنجاز المشروع.
  - تحديد القيمة السوقية في تاريخ التحويل ودون خصم أي رسوم مدفوعة، في حالة تقديم طلب التحويل بعد آجل سنة (01) واحدة؛
- إخضاع سندات التنازل المتعلقة بالأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والمخصصة لإنجاز مشاريع الترقية العقارية ذات الطابع التجاري، لدفع حقوق التسجيل بمعدل 2%، ورسم الاشهار العقاري بمعدل 0,5%.
- إخضاع سندات التنازل المتعلقة بالأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والمخصصة لإنجاز مشاريع الترقية العقارية ذات الطابع التجاري، مقابل دفع تعويض، وفق النسب المحددة على النحو التالي:
  - 1%، تحتسب على المبلغ التراكمي لأتاوى الإيجار السنوية المقابلة للآجال الممنوحة للمرقي العقاري لإنجاز المشروع، عندما يكون هذا المبلغ أقل أو يساوي 500.000 دج؛
  - 0,75%، تحتسب على المبلغ التراكمي لأتاوى الإيجار السنوية المقابلة للوقت المسموح للمرقي العقاري، لإنجاز المشروع، عندما يكون هذا المبلغ يفوق 500.000 دج.

- توسيع تشكيلة لجان الطعن الجهوية والولائية في المجال الجبائي، بإضافة عضو من الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين(UGCAA) .
- استبعاد المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة اللذين يقومون بالتصريح بعد انقضاء الآجال، من الاستفادة من طريقة الدفع بالتقسيط.
- استثناء السلع والخدمات المتعلقة بالتوصيل البيني، خدمات الصوت والرسائل القصيرة والبيانات (الأنترنت وتبادل المكالمات الهاتفية/ الرسائل القصيرة والوصل الدولية المستأجرة) والتجوال والإشارة وكذا على المداخيل المعفاة بعنوان الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، من تطبيق الاقتطاع المقدر بنسبة 02 % من المداخيل المحصلة من قبل المؤسسات الأجنبية التي ليس لها منشآت مهنية دائمة في قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية،
- التكفل بالنفقات المرتبطة بتنفيذ القرارات القضائية التي تدين الدولة ماليا، ضمن أصناف الأعباء التي تغطيها الاعتمادات المالية التقييمية.
- تحديد نسبة الاقتطاع من موارد حساب التخصيص الخاص "صندوق ضبط الإيرادات" في حدود 11% من الناتج الداخلي الخام.
- موائمة أحكام المادة 12 من قانون المالية لسنة 1985، المعدلة والمتممة، مع أحكام القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، والمتعلقة بتوزيع وتعديل توزيع الاعتمادات المالية للمؤسسات العمومية للصحة وإجراءات الموافقة على ميزانياتها.
- استثناء الالتزام بالتخصيص المفروض على المؤسسات العمومية التي تحقق عائدات ناتجة عن النشاطات التي تقوم بها، زيادة على مهمتها الرئيسية، لعائدات وحدات ومخابر وفرق البحث التابعة للمؤسسات العمومية المكلفة بالبحث العلمي، الناتجة حصريا عن استغلال براءات الاختراع والإجازات أو أنشطة البحث أو أنشطة البحث والتطوير، الناتجة عن تنفيذ برنامج أو عدة برامج أو مشاريع البحث، المنجزة بمقابل.

الملاحق

الجدول ''أ''
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة

بالدينار الجزائري	2024	2025	2026
1-الإيرادات المتحصل عليها من الإخضاعات	**7 629 602 408 126**	**8 048 833 526 412**	**8 380 342 359 603**
أ- الإيرادات الجبائية	**4 117 263 195 563**	**4 527 950 268 074**	**4 817 023 163 196**
1.1 الضرائب على الدخل	1 861 986 253 961	2 016 208 884 148	2 177 965 781 884
2.1 الضرائب على رأس المال	62 552 162 500	68 792 770 625	75 656 709 156
3.1 الضرائب على الاستهلاك	1 621 673 434 529	1 809 630 039 270	1 906 921 108 897
4.1 الحقوق الجمركية والحقوق المماثلة	456 563 760 173	507 386 220 279	517 958 282 347
5.1 ضرائب ورسوم أخرى	111 439 790 000	122 583 769 000	134 842 145 900
6.1 ناتج الغرامات	3 047 794 400	3 348 584 752	3 679 135 012
ب- الجباية البترولية	**3 512 339 212 563**	**3 520 883 258 338**	**3 563 319 196 407**
2- مداخيل الأملاك التابعة للدولة	**80 152 334 400**	**81 755 381 088**	**83 390 488 710**
1.2 حقوق وأتاوى	15 500 000 000	16 000 000 000	16 500 000 000
2.2 مداخيل الإيجار والاستغلال	18 589 092 000	19 500 000 000	20 000 000 000
3.2 ناتج التنازل عن الأصول المنقولة والعقارية	15 500 000 000	15 500 000 000	16 000 000 000
4.2 ناتج الخدمات الإدارية	16 000 000 000	16 500 000 000	17 000 930 000
5.2 حقوق ومداخيل أخرى	14 563 242 400	14 255 381 088	13 889 558 710
3- مداخيل المساهمات المالية للدولة	**1 175 000 000 000**	**1 175 000 000 000**	**1 175 000 000 000**
1.3 ناتج أرباح البنوك والمؤسسات المالية	1 000 000 000 000	1 000 000 000 000	1 000 000 000 000
2.3 ناتج أرباح المؤسسات غير المالية	175 000 000 000	175 000 000 000	175 000 000 000
3.3 اقتطاعات وعوائد الأصول المالية الأخرى	0	0	0
4- المبالغ المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من قبل الدولة وكذا الأتاوى	**0**	**0**	**0**
5- مختلف حواصل الميزانية	**212 500 000 000**	**222 425 000 000**	**234 701 250 000**
6 - الحواصل الاستثنائية المتنوعة	**0**	**0**	**0**
7- الأموال المخصصة للمساهمات والهبات والوصايا	**50 000 000**	**50 000 000**	**50 000 000**
8- الفوائد والحواصل المتحصل عليها من القروض والتسبيقات وتوظيف أموال الدولة	**8 000 000 000**	**9 100 000 000**	**8 400 000 000**
مجموع الإيرادات	**9 105 304 742 526**	**9 537 163 907 500**	**9 881 884 098 313**

الجدول " ب "
توزيع رخص الالتزام (رإ) واعتمادات الدفع (إ د) حسب محافظ البرامج و البرامج والتخصيص

الوحدة: دج

محفظة البرامج - البرنامج/ التخصيص	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع
رئاسة الجمهورية	**25 571 785 000**	**67 167 221 000**
نشاط رئاسة الجمهورية	4 811 147 000	6 945 527 000
تنسيق النشاط القانوني و الحكومي	1 063 834 000	1 063 834 000
وساطة الجمهورية	1 177 300 000	1 177 300 000
ترقية اللغة الأمازيغية	151 944 000	151 944 000
الادارة العامة	18 367 560 000	57 828 616 000
مصالح الوزير الأول	**18 483 462 000**	**46 650 101 000**
نشاط الوزير الأول	16 428 543 000	44 595 182 000
الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري	2 054 919 000	2 054 919 000
الدفاع الوطني	**2 926 000 000 000**	**2 926 000 000 000**
الدفاع الوطني	469 285 000 000	469 285 000 000
اللوجستيك و الدعم متعدد الأشكال	756 715 000 000	756 715 000 000
الإدارة العامة	1 700 000 000 000	1 700 000 000 000
الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج	**58 927 108 000**	**58 263 108 000**
النشاط الدبلوماسي و القنصلي	50 720 580 000	49 686 580 000
الإدارة العامة	8 206 528 000	8 576 528 000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	**1 320 424 887 000**	**1 328 807 337 000**
حركة الأشخاص والممتلكات	13 941 305 000	11 941 305 000
دعم الجماعات المحلية	600 296 798 000	600 296 798 000
تهيئة الإقليم	392 096 000	494 096 000
الأمن الوطني	484 156 900 000	495 193 700 000
الحماية المدنية	109 013 150 000	108 920 000 000
المواصلات السلكية و اللاسلكية الوطنية	11 585 500 000	10 922 300 000
الإدارة العامة	101 039 138 000	101 039 138 000
العدل	**184 670 664 000**	**167 219 463 000**
النشاط القضائي	82 046 933 000	79 081 333 000
ادارة السجون	97 728 731 000	83 243 130 000
قمع الفساد	216 000 000	216 000 000
الادارة عامة	4 679 000 000	4 679 000 000

الجدول " ب "
توزيع رخص الالتزام (رإ) واعتمادات الدفع (إ د) حسب محافظ البرامج و البرامج والتخصيص (يتبع...)

الوحدة: دج

محفظة البرامج - البرنامج/ التخصيص	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع
المالية	**3 172 492 621 000**	**3 171 110 969 000**
الخزينة والتسيير المحاسبي	889 355 507 000	887 462 522 000
الضرائب	78 330 659 000	77 321 000 000
الميزانية	132 794 639 000	133 835 369 000
املاك الدولة	32 309 078 000	31 608 000 000
الجمارك	40 088 660 000	40 909 000 000
مفتشية المالية	1 926 605 000	1 719 605 000
الادارة العامة	77 299 473 000	77 867 473 000
الاعتمادات غير المخصصة	1 920 388 000 000	1 920 388 000 000
الطاقة والمناجم	**168 644 000 000**	**180 376 373 000**
الكهرباء والغاز والطاقات الجديدة	91 315 857 000	101 743 230 000
المناجم	1 839 313 000	3 144 313 000
التعويض عن تحلية مياه البحر	67 002 000 000	67 002 000 000
التحكم في الطاقة والطاقات المتجددة الموصولة بالشبكة الوطنية للكهرباء	3 142 386 000	3 142 386 000
الادارة العامة	5 344 444 000	5 344 444 000
المجاهدين وذوي الحقوق	**251 728 476 000**	**251 797 176 000**
التراث التاريخي و الثقافي	1 831 095 000	2 000 495 000
المنح	214 743 911 000	214 743 911 000
الحماية الإجتماعية	30 055 123 000	29 948 423 000
الإدارة العامة	5 098 347 000	5 104 347 000
الشؤون الدينية والأوقاف	**50 857 212 000**	**50 076 984 000**
التوجيه الديني والثقافة الإسلامية	3 680 900 000	3 371 080 000
التكوين و التعليم القرآني	954 540 000	988 132 000
الإدارة العامة	46 221 772 000	45 717 772 000
التربية الوطنية	**1 489 829 962 000**	**1 439 981 962 000**
التعليم	172 400 484 000	128 099 773 000
التكوين	1 455 205 000	1 140 040 000
الحياة المدرسية والتحويلات الاجتماعية	30 767 325 000	26 779 301 000
الإدارة العامة	1 285 206 948 000	1 283 962 848 000

الجدول " ب "
توزيع رخص الالتزام (رإ) واعتمادات الدفع (إ د) حسب محافظ البرامج والرامج والتخصيص (يتبع...)

الوحدة: دج

محفظة البرامج - البرنامج/ التخصيص	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع
التعليم العالي والبحث العلمي	**618 794 308 000**	**647 028 780 000**
التعليم والتكوين العاليان	23 829 441 000	38 133 652 000
البحث العلمي والتطوير التكنولوجي	19 138 061 000	25 881 533 000
الحياة الطلابية	8 808 581 000	15 995 370 000
الإدارة العامة	567 018 225 000	567 018 225 000
التكوين والتعليم المهنيين	**118 016 617 000**	**118 582 617 000**
التكوين المهني	20 143 691 000	19 506 191 000
التعليم المهني	622 000 000	540 000 000
الإدارة العامة	97 250 926 000	98 536 426 000
الثقافة والفنون	**33 026 280 000**	**34 381 669 000**
الفنون والآداب	6 962 803 000	7 227 403 000
التراث الثقافي	2 291 945 000	3 847 734 000
الإدارة العامة	23 771 532 000	23 306 532 000
الشباب والرياضة	**121 975 380 000**	**123 975 380 000**
الشباب	7 853 660 000	8 342 850 000
الرياضة	32 950 961 000	33 253 707 000
الإدارة العامة	81 170 759 000	82 378 823 000
الرقمنة والإحصائيات	**1 371 000 000**	**1 351 000 000**
تطوير الرقمنة	59 500 000	39 500 000
المنظومة الوطنية للإحصاء	9 000 000	9 000 000
الإدارة العامة	1 302 500 000	1 302 500 000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	**14 224 635 000**	**15 277 635 000**
تطوير الخدمات البريدية	8 657 500 000	8 615 500 000
تطوير المواصلات السلكية واللاسلكية	7 700 000	707 700 000
بناء مجتمع المعلومات الجزائري	204 000 000	269 000 000
الإدارة العامة	5 355 435 000	5 685 435 000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	**218 925 670 000**	**218 055 170 000**
الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة	2 480 700 000	1 853 200 000
الاسرة وقضايا المرأة	1 904 294 000	1 621 294 000
التنمية الاجتماعية والنشاط الإنساني	171 841 288 000	171 841 288 000
الإدارة العامة	42 699 388 000	42 739 388 000

الجدول " ب "
توزيع رخص الالتزام (رإ) واعتمادات الدفع (إ د) حسب محافظ البرامج والرامج والتخصيص (يتبع...)

الوحدة: دج

محفظة البرامج - البرنامج/ التخصيص	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع
الصناعة و الإنتاج الصيدلاني	**7 896 519 000**	**10 308 119 000**
المنافسة و التطوير الصناعي	246 276 300	641 876 300
دعم الاستثمار	2 389 534 000	4 255 534 000
تطوير و ترقية الصناعة الصيدلانية في الجزائر	259 063 000	259 063 000
الادارة العامة	5 001 645 700	5 151 645 700
الفلاحة والتنمية الريفية	**660 983 027 000**	**664 647 353 000**
الفلاحة و التنمية الريفية	598 260 255 000	598 870 355 000
الغابات	35 961 159 000	38 115 985 000
الإدارة العامة	26 761 613 000	27 661 013 000
السكن والعمران والمدينة	**1 104 329 689 000**	**564 313 320 000**
السكن	711 794 774 000	313 523 191 000
التعمير و التهيئة	84 698 145 000	60 322 145 000
المدن و المدن الجديدة	16 834 899 000	33 907 778 000
التجهيزات العمومية	261 085 010 000	126 833 345 000
الإدارة العامة	29 916 861 000	29 726 861 000
التجارة وترقية الصادرات	**146 117 087 000**	**152 329 437 000**
ضبط و ترقية المنافسة	121 566 287 000	121 648 287 000
حماية المستهلك	1 927 000 000	2 121 350 000
تأطير المبادلات التجارية و ترقية الصادرات	2 038 300 000	2 038 300 000
الإدارة العامة	20 585 500 000	26 521 500 000
الاتصال	**22 332 233 000**	**26 442 233 000**
الإعلام والاتصال المؤسساتي	21 748 394 000	25 643 394 000
الإدارة العامة	583 839 000	798 839 000
الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية	**466 875 682 000**	**799 279 940 000**
المنشآت الأساسية للطرق و الطرق السيارة	268 946 641 000	239 403 042 000
المنشآت الأساسية المطارية	7 655 722 000	9 905 222 000
المنشآت الأساسية البحرية	12 692 417 000	35 748 016 000
المنشآت الأساسية للسكك الحديدية و النقل الموجه	151 093 153 000	487 595 911 000
الإدارة العامة	26 487 749 000	26 627 749 000

الجدول " ب "
توزيع رخص الالتزام (رإ) واعتمادات الدفع (إ د) حسب محافظ البرامج والرامج والتخصيص (يتبع...)

الوحدة: دج

محفظة البرامج - البرنامج/ التخصيص	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع
الري	**211 731 724 000**	**332 384 594 000**
حشد الموارد المائية و الأمن المائي	52 754 148 000	72 898 148 000
التزويد بالمياه الصالحة للشرب و المياه الصناعية	90 100 149 000	176 686 179 000
الري الفلاحي	3 524 100 000	5 420 100 000
التطهير وحماية البيئة الطبيعية	48 251 123 000	60 579 123 000
الإدارة العامة	17 102 204 000	16 801 044 000
النقل	**73 478 122 000**	**69 401 163 000**
الحركة و اللوجيستيك	45 904 137 000	41 371 178 000
البحرية التجارية و الموانئ	189 600 000	189 600 000
الطيران و الارصاد الجوية	21 557 004 000	21 457 004 000
الادارة العامة	5 827 381 000	6 383 381 000
السياحة والصناعة التقليدية	**5 625 767 000**	**7 654 830 000**
السياحة	324 537 000	1 501 339 000
الصناعة التقليدية و الحرف	327 291 000	1 100 541 000
الادارة العامة	4 973 939 000	5 052 950 000
الصحة	**846 225 000 000**	**848 225 000 000**
الوقاية والعلاج	283 832 146 000	278 714 146 000
التكوين في مجال الصحة	12 211 138 000	17 949 138 000
الإدارة العامة	550 181 716 000	551 561 716 000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	**863 783 003 000**	**862 683 003 000**
المفتشية العامة للعمل	3 163 968 000	3 163 968 000
دعم وتطوير التشغيل	476 271 358 000	475 171 358 000
نظام الحماية الاجتماعية	380 914 505 000	380 914 505 000
الادارة العامة	3 433 172 000	3 433 172 000
العلاقات مع البرلمان	**588 926 000**	**588 926 000**
تعزيز العلاقات بين الحكومة والبرلمان	131 114 000	131 114 000
الإدارة العامة	457 812 000	457 812 000
البيئة والطاقات المتجددة	**8 184 935 000**	**12 931 735 000**
البيئة و التنمية المستدامة	1 772 827 000	6 569 627 000
الطاقات المتجددة	1 825 264 000	1 775 264 000
الادارة العامة	4 586 844 000	4 586 844 000

الجدول " ب "
توزيع رخص الالتزام (رإ) واعتمادات الدفع (إ د) حسب محافظ البرامج والرامج والتخصيص (يتبع...)

الوحدة: دج

محفظة البرامج - البرنامج/ التخصيص	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع
الصيد البحري والمنتجات الصيدية	**7 382 515 000**	**8 438 865 000**
الصيد البحري	299 821 000	541 221 000
تربية المائيات	556 174 000	482 884 000
مراقبة الأنشطة و نوعية منتجات الصيد البحري و تربية المائيات	188 882 000	1 012 168 000
الادارة العامة	6 337 638 000	6 402 592 000
اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة	**30 177 828 000**	**30 177 828 000**
ترقية اقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة و المقاولاتية	29 785 650 000	29 785 650 000
الإدارة العامة	392 178 000	392 178 000
المجموع الفرعي لمحافظ البرامج الوزارية	**15 249 676 124 000**	**15 235 909 291 000**

الجدول " ب "
توزيع رخص الالتزام (رإ) واعتمادات الدفع (إ د) حسب محافظ البرامج والرامج والتخصيص (يتبع...)

الوحدة: دج

محفظة البرامج - البرنامج/ التخصيص	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع
المجلس الشعبي الوطني	**8 000 000 000**	**8 000 000 000**
التشريع ومراقبة عمل الحكومة	8 000 000 000	8 000 000 000
مجلس الأمة	**4 000 000 000**	**4 410 441 000**
التشريع ومراقبة عمل الحكومة	4 000 000 000	4 410 441 000
المحكمة العليا	**11 573 000 000**	**6 573 000 000**
رقابة وتقويم الأحكام القضائية وتوحيد الاجتهاد القضائي	11 573 000 000	6 573 000 000
مجلس الدولة	**1 330 414 000**	**1 330 414 000**
مجلس الدولة	1 330 414 000	1 330 414 000
المجلس الأعلى للقضاء	**139 518 000**	**139 518 000**
ضمان استقلالية القضاء	139 518 000	139 518 000
المحكمة الدستورية	**778 540 000**	**904 984 000**
المحكمة الدستورية	778 540 000	904 984 000
مجلس المحاسبة	**1 515 748 000**	**1 539 877 000**
الرقابة على الممتلكات والأموال العمومية	1 515 748 000	1 539 877 000
السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته	**226 976 000**	**226 976 000**
الوقاية من الفساد ومكافحته	226 976 000	226 976 000
السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات	**12 834 016 000**	**13 585 393 000**
تنظيم ومراقبة العملية الانتخابية والاستفتائية	12 834 016 000	13 585 393 000
المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي	**860 000 000**	**860 000 000**
الحوار والتشاور والتقييم في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	860 000 000	860 000 000
المجلس الإسلامي الأعلى	**181 230 000**	**181 230 000**
ترقية التعاليم الدينية الإسلامية	181 230 000	181 230 000
المجلس الأعلى للغة العربية	**207 272 000**	**207 272 000**
ترقية وتعميم اللّغة العربية	207 272 000	207 272 000
المجلس الوطني لحقوق الإنسان	**256 540 000**	**256 540 000**
حقوق الإنسان	256 540 000	256 540 000
الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات	**277 400 000**	**277 400 000**
ترقية التنمية الوطنية المستدامة بالعلوم والتكنولوجيات	277 400 000	277 400 000

الجدول " ب "
توزيع رخص الالتزام (رإ) واعتمادات الدفع (إ د) حسب محافظ البرامج والرامج والتخصيص (يتبع...)

الوحدة: دج

محفظة البرامج - البرنامج/ التخصيص	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع
المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات	**175 208 000**	**175 208 000**
تطوير البحث العلمي والتكنولوجي	175 208 000	175 208 000
المرصد الوطني للمجتمع المدني	**277 000 000**	**277 000 000**
ترقية المجتمع المدني	277 000 000	277 000 000
المجلس الاعلى للشباب	**428 000 000**	**428 000 000**
ترقية الشباب	428 000 000	428 000 000
المجموع الفرعي لمحافظ البرامج للهيئات العمومية	**43 060 862 000**	**39 373 253 000**
المجموع العام	**15 292 736 986 000**	**15 275 282 544 000**

الجدول " ج "
قائمة الحسابات الخاصة للخزينة ومحتواها حسب كل صنف

أولا: الحسابات التجارية **الوحدة : دج**

رقم الحساب	العناوين	المحتوى	رصيد الحساب الختامي الى غاية: 2022/12/31
301005/000	حظائر عتاد لمديريات الاشغال العمومية	تم فتح هذا الحساب بموجب المادة 134 من الأمر رقم 94-03 المؤرخ في 27 رجب عام 1415 الموافق 31 ديسمبر 1994 المتضمن قانون المالية لسنة 1995. تضطلع حضائر العتاد لمديريات الاشغال العمومية بمهمة تسيير العتاد وكرائه، لاسيما العتاد الموجه لوحدات التدخل المكلفة بمهام الصيانة العادية للطرق المعروفة بالطرق الاستعجالية الأولية.	1 454 443 094
301006/000	حظائر عتاد لمديريات الري	تم فتح هذا الحساب بموجب المادة 135 من الأمر رقم 94-03 المؤرخ في 27 رجب عام 1415 الموافق 31 ديسمبر 1994 المتضمن قانون المالية لسنة 1995. تضطلع حضائر العتاد لمديريات الري بمهمة توفير العتاد المخصص أساسا لصيانة منشآت الري وكرائه، ومهام الخدمة العمومية لاسيما شرطة المياه.	- 1 342 761
301 011/000	شراء الأملاك العقارية والمحلات التجارية المشفوع فيها من طرف الدولة	تم فتح هذا الحساب بموجب المادة 28 من القانون رقم 83-19المتضمن قانون المالية لسنة 1984 لتسوية النفقات المتعلقة باقتناء الأملاك العقارية والمحلات التجارية من طرف الدولة.	2 941

ثانيا: حسابات التخصيص الخاص **الوحدة : دج**

رقم الحساب	العناوين	المحتوى	رصيد الحساب الختامي الى غاية: 2022/12/31
302 020 000	صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية	تم فتح هذا الحساب بموجب أحكام المادة 111، من القانون رقم 88-33 و المتضمن قانون المالية لسنة 1989، المعدلة و المتممة، يسجل هذا الحساب أساسا، في جانب النفقات ،منح معادلة التوزيع بالتساوي، تخصيص الخدمة العمومية، الإعانات الاستثنائية، إعانات التجهيز ،إعانات التكوين والدراسات والبحث، القروض المؤقتة الممنوحة لتمويل مشاريع منتجة لمداخيل و الاعتماد المخصص لتسيير وصيانة المدارس الابتدائية، وفي باب الإيرادات مداخيل الضرائب و الحصص الضرائب التي يخصصها التشريع ساري المفعول ، جميع الموارد التي توجه له بموجب القانون و المساهمات السنوية للبلديات والولايات.	359 479 188 462
302 042 000	صندوق تعويض الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى	تم فتح هذا الحساب بموجب المادة 33 من القانون رقم 83-19 المتضمن قانون المالية لسنة 1984، المعدلة و المتممة، يسجل هذا الحساب في باب النفقات التعويضات المدفوعة لضحايا الكوارث الطبيعية، لتغطية المصاريف الملتزم بها من قبل المصالح العمومية لتقديم الإغاثة المستعجلة لضحايا الكوارث الطبيعية، الدفع لصالح الهلال الأحمر ،والنفقات المنفذة في إطار المساعدات الإنسانية المقررة من طرف الحكومة، لفائدة الدول الأجنبية، ضحايا الكوارث، وكذلك نفقات دراسة الأخطار التكنولوجية الكبرى، وفي جانب الإيرادات مساهمات الاحتياطات القانونية للتضامن ومساهمات المؤمنين ومساهمات هيئات التأمين وإعادة التأمين.	14 904 625 948
302 051 000	صندوق تخصيص الرسوم المخصصة للمؤسسات السمعية البصرية	تم فتح هذا الحساب بموجب المادة 181 من القانون رقم 21-16 المؤرخ في 30 ديسمبر2021 المتضمن قانون المالية لسنة2022، لضمان المساهمة المالية في المؤسسات العمومية السمعية و البصرية من خلال حاصل الرسوم المحصلة من أجهزة البث الإذاعي و التلفزي وعلى استعمال لها وكذلك من خلال الإتاوات على هوائيات استقبال البرامج المتلفزة عن طريق الأقمار الصناعية .	2 853 704 330
302 061 000	النفقات براس المال	تم فتح هذا الحساب بموجب احكام المادة 141 من القانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر1990 المتضمن قانون المالية لسنة1991، المعدلة و المتممة، يسجل هذا الحساب في باب النفقات المخصصات الأولية لإنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومؤسسات البحث، ومخصصات انشاء ورفع راس المال الاجتماعي للهيئات المالية العمومية (بنوك عمومية، مؤسسات مالية عمومية، وشركات التامين العمومية)، والهيئات العمومية للضمان والمؤسسات العمومية الاقتصادية، وكذلك النفقات المرتبطة بتسيير صندوق الاستثمار وصندوق الضمان،	356 181 882 343

		وكذلك النفقات المتعلقة بالتطهير المالي للمؤسسات العمومية الاقتصادية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومؤسسات البحث، وفي جانب الإيرادات، مخصصات ميزانية الدولة و الإيرادات المتأتية من تسديد شركات الراسمال الاستثماري لجزء او كل الأموال الموضوعة تحت تصرفها.	
302 078 000	صندوق المداخيل التكميلية لفائدة موظفي الادارة الجبائية	تم فتح هذا الحساب بموجب احكام المادة 155 من المرسوم التشريعي رقم 93-18 والمتضمن قانون المالية لسنة1994 ، ويهدف إلى دفع إيرادات إضافية لموظفي إدارة الضرائب.	7 559 948 142
302 079 000	الصندوق الوطني للمياه	تم فتح هذا الحساب بموجب المادة 143 من القانون رقم 03-94 المتضمن قانون المالية لسنة1995 ، المعدل و المتمم، يسجل هذا الحساب في جانب النفقات الدعم المالي للنفقات المرتبطة بنظم تعبئة ونقل امدادات مياه الشرب ،المساهمات لتمديد و تجديد الاستثمار والمعدات في مجال المياه ، وفي جانب الإيرادات عائدات الرسوم المستحقة من المصالح، والهيئات والمؤسسات العمومية للدولة، والجماعات الإقليمية المكلفة بإمدادات مياه الشرب والمياه الصناعية ، بعنوان الامتياز على تسيير المنشآت العمومية لإنتاج وتوزيع ونقل مياه الشرب.	8 127 328 619
302 096 000	صندوق الاستعجالات ونشاطات العلاجات الطبية	تم فتح هذا الحساب بموجب أحكام المادة 70 من القانون رقم 20-07 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة2020، بهدف التكفل عل وجه الخصوص بالعلاجات المتعلقة بالأمراض الناتجة عن استهلاك المنتوجات التبغية، والحملات الاعلامية لمحاربة التدخين، والنفقات الطبية المترتبة عن احداث استثنائية وهذا على عاتق موارد ناشئة من حصة من ناتج الرسم الاضافي على المنتوجات التبغية، الاتاوة المنصوص عليها في المادة 68 من قانون المالية لسنة 2000 وكذا من مخصصات الميزانية.	32 474 719 207
302 103 000	صندوق ضبط الإيرادات	تم فتح هذا الحساب بموجب المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق 27 يونيو 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 بهدف إيواء فوائض القيم الناتجة عن مستوى للإيرادات الجباية البترولية التي تفوق التقديرات المدرجة في قانون المالية وذلك لتمويل عجز الخزينة وتقليص حجم الدين العمومي.	1 966 593 183 235
302 122 000	صندوق المداخيل التكميلية لفائدة موظفي التحقيقات الاقتصادية وقمع الغش	تم فتح هذا الحساب وفقا لأحكام المادة 68 من القانون رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 والمتضمن قانون المالية لسنة 2006 ، والغرض منه هو دفع مداخيل تكميلية لصالح موظفي التحقيقات الاقتصادية وقمع الغش الملحقة بوزارة التجارة.	1 226 383 199

302 125 000	الصندوق الخاص لتطوير النقل العمومي	تم فتح هذا الحساب بموجب أحكام المادة51 من الأمر رقم 08-02المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008، المعدلة والمتممة، يسجل هذا الحساب في جانب النفقات، نفقات دعم تعريفات النقل عمومي التي تقوم بها مؤسسات العمومية للنقل الحضري والريفي، من قبل المترو والترامواي، التي تقوم بها مؤسسة مترو الجزائر، النقل بالسكك الحديدية الجوارية والجهوية، التي تقوم بها الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية. النقل العمومي بواسطة الكابلات (التلفريك والمصاعد الهوائية) الذي تقوم به المؤسسات العمومية للنقل الحضري وشبه الحضري للولايات او مؤسسة ميترو الجزائر، النقل العمومي البحري للمسافرين الذي يتم قرب السواحل وتقوم به المؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين، و في جانب الإيرادات حصة ناتج الرسم على معاملات السيارات الجديدة، مساهمة وكلاء السيارات و الهبات و الوصايا.	94 628 016 526
302 138 000	صندوق مكافحة السرطان	تم فتح هذا الحساب بموجب لأحكام المادة رقم 79 من قانون رقم 10-13 المتضمن قانون المالية لسنة 2011، ويهدف بشكل رئيسي إلى دعم الجهود المتعلقة بالتحسيس، والوقاية، والكشف المبكر عن مرض السرطان وعلاجه	66 277 898 638
302 144 000	صندوق التضامن للجالية الجزائرية	تم فتح هذا الحساب بموجب أحكام المادة 92 من القانون رقم 16-15 المتضمن قانون المالية لسنة2016، المعدلة والمتممة يسجل هذا الحساب في جانب النفقات، نفقات التكفل بنقل جثامين أفراد الجالية الجزائرية المعوزين المتوفين بالخارج والعمليات المسبقة ذات الصلة، وفي جانب الايرادات، جزء من الايرادات المتأتية من اصدار العقود القنصلية والتأشيرات، وكذلك الهبات والوصايا.	835 391 543
302 145 000	حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز	تم فتح هذا الحساب بموجب أحكام المادة 120 من القانون رقم 14-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017، المعدلة والمتممة، ويسجل هذا الحساب في جانب النفقات، مجمل النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار العمومية و في جانب الايرادات مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار قوانين المالية لتمويل برامج الاستثمار.	3 417 977 131 445
302 147 000	تحسين وسائل تحصيل المصاريف القضائية والغرامات الجزائية	تم فتح هذا الحساب بموجب أحكام المادة 133 من القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017، ويهدف هذا الحساب إلى تغطية النفقات المتعلقة بتحسين وسائل تحصيل المصاريف القضائية والغرامات الجزائية وكذا دفع العلاوة الممنوحة لصالح العاملين في أسلاك العدالة.	787 745 919

302 148 000	الصندوق الوطني لتحضير رياضي النخبة والمستوى العالي لألعاب البحر الأبيض المتوسط التاسعة عشر بوهران لسنة 2021	تم فتح هذا الحساب بموجب أحكام المادة 65 من القانون رقم 18-18 المؤرخ في 28 ديسمبر 2018 المتضمن قانون المالية لسنة 2019، المعدلة والمتممة، يسجل هذا الحساب في جانب النفقات مجمل النفقات والمصاريف المرتبطة بالتحضير لهذا الحدث الرياضي، وفي جانب الإيرادات، الايرادات المتأتية من نشاطات الرعاية.	663 198 034
302 150 000	صندوق د عم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة "start-up"	تم فتح هذا الحساب بموجب أحكام المادة 131 من القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11ديسمبر 2019 المتعلق بقانون المالية لسنة 2020، المعدلة والمتممة، وهو يهدف إلى تغطية النفقات المتعلقة بتحسين المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة من خلال تمويل دراسات الجدوى وإعداد خطط العمل وإنشاء النماذج الأولية؛ وحاضنات المؤسسات الناشئة وتعزيز المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة	0
302 152 000	الصندوق الخاص بالأموال والأملاك المصادرة أو المسترجعة في إطار قضايا مكافحة الفساد	تم فتح هذا الحساب بموجب المادة 43 من الأمر رقم 21-07 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2021 ويسجل هذا الحساب في جانب الإيرادات، الأموال المصادرة بموجب أحكام قضائية نهائية والأموال المسترجعة من الخارج وكذلك نواتج بيع الأملاك المصادرة او المسترجعة، وفي جانب النفقات دفع المصاريف المتعلقة بتنفيذ إجراءات المصادرة، أو الاسترجاع أو البيع وكذلك تصفية الديون المثقلة للممتلكات المصادرة أو المسترجعة.	21 424 781 956

ثالثا: حسابات التسبيقات والقروض **الوحدة : دج**

رقم الحساب	العناوين	المحتوى	مبلغ العمليات المنجزة الى غاية: 2022/12/31
303 503/000	تسبيقات بدون فوائد لصالح الغير	ويتعلق الأمر بالتسبيقات الممنوحة لمختلف الهيئات على غرار الصندوق الوطني للتقاعد والديوان الوطني للحج والعمرة، وذلك من أجل تنفيذ الإجراءات المخطط لها في هذا المجال.	- 101 788 398 936
304 005/005	قروض لفائدة الصندوق الوطني للسكن (برنامج البيع بالإيجار)	يسجل هذا الحساب قروض السكن الممنوحة من طرف الخزينة للصندوق الوطني للسكن في إطار برنامج البيع بالإيجار.	1 278 750 000
304 403/001	قروض مباشرة ممنوحة للصندوق الوطني للاستثمار	يسجل هذا الحساب القروض المباشرة الممنوحة من طرف الخزينة للصندوق الوطني للاستثمار والمستحقة على المؤسسات العمومية، في إطار تمويل مشاريعها الاستثمارية (قطاعات متنوعة).	- 10 225 503 991
304 404/000	قروض ممنوحة للمؤسسات الاقتصادية	يسجل هذا الحساب القروض الممنوحة من طرف الخزينة لفائدة المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي في إطار تمويل مشاريعها الاستثمارية (تحلية مياه البحر، السياحة، النقل، إلخ...)	- 488 531 332 006
304 900/000	قروض لفائدة الحكومات الاجنبية	يسجل هذا حساب العمليات المتعلقة بالقروض الممنوحة للحكومات الأجنبية وفقا للاتفاقيات المبرمة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والحكومات الأجنبية.	- 17 727 160 563

الجدول "د"

التوازنات الميزانياتية و المالية و الاقتصادية

1- مؤشرات الاقتصاد الكلّي

مليار درج	2024		2025		2026	
	القيمة الجارية	نسبة النموّ (%)	القيمة الجارية	نسبة النموّ (%)	القيمة الجارية	نسبة النموّ (%)
القيم المضافة للقطاعات الإنتاجية						
الفلاحة	3 726,5	5,6	4 040,0	5,5	4 399,3	5,2
المحروقات	6 331,8	0,9	6 347,3	-0,6	6 446,3	0,5
الصناعة	2 076,1	7,5	2 332,5	9,0	2 604,2	9,3
البناء و الاشغال العمومية	3 821,8	6,2	4 088,6	5,8	4 348,2	5,6
الخدمات	17 429,3	5,0	18 808,2	4,6	20 084,4	4,3
الناتج الداخلي الخام	35 530,6	4,2	37 982,5	3,9	40 347,5	4,0
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	29 198,8	5,1	31 635,2	4,9	33 901,2	4,7
الناتج الداخلي الخام خارج الفلاحة	31 804,1	4,1	33 942,5	3,8	35 948,2	3,9
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات و الفلاحة	25 472,3	5,0	27 595,2	4,8	29 501,9	4,7

2- المؤشرات الميزانياتية

مليار درج	2024		2025		2026	
	القيمة الجارية	النسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام	القيمة الجارية	النسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام	القيمة الجارية	النسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام
إيرادات الميزانية	9 105,3	25,6	9 537,2	25,1	9 881,9	24,5
الجباية البترولية	3 512,3	9,9	3 520,9	9,3	3 563,3	8,8
الإيرادات خارج الجباية البترولية	5 593,0	15,7	6 016,3	15,8	6 318,6	15,7
منها الإيرادات الجبائية	4 117,3	11,6	4 528,0	11,9	4 817,0	11,9
نفقات الميزانية	15 275,3	43,0	15 900,4	41,9	15 705,6	38,9
الرصيد الميزانياتي	-6 170,0	-17,4	-6 363,3	-16,8	-5 823,7	-14,4
الرصيد الإجمالي للخزينة	-7 073,2	-19,9	-7 266,5	-19,1	-6 726,9	-16,7

الجدول " هـ"
قائمة الضرائب والرسوم المخصصة لفائدة الدولة والجماعات المحلية

أولا. الضرائب والرسوم المخصصة جزئيا للجماعات:

الوحدة : دج

النتائج	حصص المستفيدين				
	الدولة والصناديق	البلدية	الولاية	ص ت ض ج م	المجموع
الرسم على القيمة المضافة في الداخل - باستثناء مديرية كبريات المؤسسات	75%	10%	-	15%	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2024	126 466 425 000	16 862 190 000		25 293 285 000	168 621 900 000
الرسم على القيمة المضافة (في الداخل) - مديرية كبريات المؤسسات	75 %	-	-	25%	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2024	325 781 079 000	-	-	108 593 693 000	434 374 772 000
الرسم على القيمة المضافة المحصل عند بالاستيراد- باستثناء المراكز الجمركية الحدودية الترابية.	85%	-	-	15%	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2024	546 503 901 950	-	-	96 441 865 050	642 945 767 000
الرسم على القيمة المضافة عند بالاستيراد -المراكز الجمركية الحدودية الترابية.	85%	15%	-	-	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2024	5 747 270 750	1 014 224 250	-	-	6 761 495 000
الضريبة الجزافية الوحيدة	49.75%	40.25%	5%	5%	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2024	20 840 720 263	16 861 085 238	2 094 544 750	2 094 544 750	41 890 895 001
الضريبة على الدخل الإجمالي للمداخيل العقارية	50%	50%	-	-	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2024	2 705 071 549	2 705 071 549	-	-	5 410 143 098
الرسم الصحي على اللحوم المستوردة	-	-	-	100%	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2024	-	-	-	1 649 000	1 649 000
ضريبة الثروة	70%	30%	-	-	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2024	8 478 246	3 633 534	-	-	12 111 780
قسيمة للسيارات	50%	-	-	50%	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2024	7 085 957 047			7 085 957 047	14 171 914 094
رسم التعبئة والدفع المسبق	50%	-	-	50%	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2024	9 332 243 901	-	-	9 332 243 901	18 664 487 802
الرسم الخاص بحرق الغاز	50%			50%	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2024	11 359 044 054			11 359 044 054	22 718 088 108
مجموع التقديرات لسنة 2024	1 055 830 191 760	37 446 204 571	2 094 544 750	260 202 281 802	1 541 671 080 300

الجدول " ه"
قائمة الضرائب والرسوم المخصصة لفائدة الدولة والجماعات المحلية
(يتبع..)

ثانيا – الضرائب والرسوم المخصصة كليا للجماعات المحلية:

الوحدة : دج

النتائج	حصص المستفيدين			
	البلدية	الولاية	ص ت ض ج م	المجموع
الرسم على المنتوجات البترولية	%50	%29	%21	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2024	93 048 928 708	53 968 378 651	39 080 550 058	186 097 857 417
الرسم المحلي للتضامن	%50	%29	%21	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2024	3 381 829 299	1 961 460 994	1 420 368 306	6 763 658 599
الرسم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية	%100	-	-	%100
تقديرات التحصيل لسنة 2024	6 841 380 000	-	-	6 841 380 000
الرسم على رفع القمامات المنزلية	%100	-	-	%100
تقديرات التحصيل لسنة 2024	1 207 047 000	-	-	1 207 047 000
الرسم على السكن	%100	-	-	%100
تقديرات التحصيل لسنة 2024	10 643 709 433	-	-	10 643 709 433
الرسم على الإقامة	%100	-	-	%100
تقديرات التحصيل لسنة 2024	1 062 797 340	-	-	1 062 797 340
مجموع التقديرات لسنة 2024	116 185 691 780	55 777 589 645	40 390 668 364	212 616 449 789

ثالثا- الحقوق و الرسوم المنجمية :

الوحدة : دج

النتائج	حصص المستفيدين				
	الدولة	البلدية	الولاية	ص ت ض ج م	المجموع
حق إعداد الوثيقة –رخص الولاية	-	-	-	%100	%100
تقديرات التحصيل لسنة 2024	-	-	-	94 509 131	94 509 131
حق إعداد الوثيقة –الاستغلال المنجمي	%100	-	-	-	%100
تقديرات التحصيل لسنة 2024	316 509 174	-	-	-	316 509 174
الرسم المساحي السنوي- رخص الولاية	% 30	-	-	%70	%100
تقديرات التحصيل لسنة 2024	4 101 386	-	-	9 569 901	13 671 287
الرسم المساحي السنوي- الاستغلال المنجمي	%50			%50	%100
تقديرات التحصيل لسنة 2024	55 923 314	-	-	55 923 314	111 846 628
اتاوة استخراج المواد المنجمية	%80	-	-	%20	%100
تقديرات التحصيل لسنة 2024	6 454 098 914	-	-	1 613 524 728	8 067 623 642
حقوق المزايدات المنجمية	%60	-	-	%40	%100
تقديرات التحصيل لسنة 2024	32 768 023	-	-	21 845 349	54 613 372
مجموع التقديرات لسنة 2024	6 863 400 811	-	-	1 795 372 423	8 658 773 234

الجدول " هـ"
قائمة الضرائب والرسوم المخصصة لفائدة الدولة والجماعات المحلية
(يتبع..)

رابعا – الرسوم المنشأة في اطار حماية البيئة :

الوحدة: دج

النتائج	حصص المستفيدين					
	الدولة	البلدية	الولاية	ص ت ض ج م	الصناديق الخاصة	المجموع
الرسوم على الزيوت والشحوم وتحضيرات الشحوم	66%	34%	-	-	-	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2024	2 710 803 489	1 396 474 524	-	-	-	4 107 278 013
رسم التشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية	84%	16%	-	-	-	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2024	544 469 172	103 708 414	-	-	-	648 177 586
رسم التشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج الطبي والبيطري	80%	20%	-	-	-	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2024	60 271 957	15 067 989	-	-	-	75 339 946
الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي مصدر الصناعي	%83	17 %	-	-	-	100%
تقديرات التحصيل لسنة 2024	35 701 500	7 312 355	-	-	-	43 013 855
الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي	50 %	%34	-	-	16 %	100 %
تقديرات التحصيل لسنة 2024	4 287 494	2 915 496	-	-	1 371 998	8 574 987
مجموع التقديرات لسنة 2024	3 355 533 612	1 525 478 778			1 371 998	4 882 384 388

الجدول "و"
الرسوم شبه الجبائية

الوحدة : دج

رقم	الرسوم الشبه جبائية	الهيئات المستفيدة	المبلغ	النصوص التشريعية والتنظيمية
1.	اتاوة تحليق الطيران	م. ع ص ت(EPIC)-ANAC (الوكالة الوطنية للطيران المدني)	600.000.000	المادة 78 من قانون المالية لسنة 1998و المادة 80 من قانون المالية لسنة 2000
		ش. ع ص. ت (EPIC)-ENNA (المؤسسة الوطنية للملاحة الجزائرية)	6.000.000.000	
		م. ع. ص. ت(EPIC)- ONM (الديوان الوطنية للأحوال الجوية)	1.000.000.000	
		م. ع. ص. ت (EPIC)-EGSA (مؤسسة تسيير خدمات المطارات)	1.000.000.000	
2.	الرسوم المحصلة في مجال : براءة الاختراع وشهادات الانضمام العلامة والعلامات الجماعية او المشتركة الرسم والتصميمات الصناعية والمخططات التشكيلية والدوائر المتكاملة التسميات الاصلية والبيانات الجغرافية	م. ع . ص. ت (EPIC) – INAPI (المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (70%) م. ع. ص. ت (EPIC)- IANOR (المعهد الجزائري لتوحيد القياس) (30%)	312.000.000	المادة 111 من قانون المالية لسنة 2003

.3	اتاوة الصيدلانية	م. ع . ص .ت (EPIC)- ANPP (الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية) (30%)	850.000.000	المادة 68 من قانون المالية لسنة 2000 والمادة 210 ق م 2002والمادة 31 من قانون المالية التكميلي لسنة 2021
.4	حقوق التنازل على الاراضي الفلاحية للأملاك الخاصة للدولة	م. ع .ص .ت(EPIC)-ONTA (الوكالة الوطنية للأراضي الفلاحية) (100%)	400.000.000	المادة 40 من قانون المالية التكميلي 2010
.5	اتاوة المطبقة على بيوع الناتج الفلاحي	الغرفة الفلاحية (100%)	500.000.000	المادة 125 من قانون المالية 1993
.6	اتاوة الحصول على رخصة الصيد التجاري في المياه الخاضعة للسيادة الوطنية من البواخر التي ترفع العلم الاجنبي.	الغرفة الجزائرية للصيد وتربية المائيات (2.5%) الغرف الولائية الساحلية (1%) الغرف ما بين الولايات (0.5%)	100.000.000	المادة 51 من قانون المالية 2005 والمادة 109 من قانون المالية التكميلي 2021
.7	حصص ضريبية والرسوم الشبه جبائية	الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة غرف التجارة والصناعة	110.000.000	المادة 18 من قانون المالية التكميلي 2006 والمادة 83 من قانون المالية التكميلي 2009
.8	رسم العبور على حقوق الملاحة المحصلة من طرف مؤسسات الموانئ اتاوة الاستعمال في المجال المنائي	مؤسسات الموانئ	2.500.000.000	المادة 172 من قانون المالية 1992و المادة 119 من قانون المالية 1993
.9	اتاوة المراقبة للأدوات القياس	م. ع. ص. ت ONMT- EPIC (الديوان الوطني للقياسة القانونية)	231.000.000	المادة 72 من قانون المالية 1999و المادة 77 من قانون المالية 2000

.10	اتاوة المتعلقة بأسماك المستوردة اتاوة سنوية لحصول على رخصة الصيد اتاوة للحصول على رخصة الصيد التجاري للأسماك المهاجرة في المياه ذات الاختصاص الوطني عن طريق السفن التي ترفع العلم الأجنبي	الغرفة الجزائرية للصيد وتربية المائيات	100.000.000	المادة 67 من قانون المالية 2015 والمادة 143 من قانون المالية 2021
.11	اتاوات مختلفة ذات المجال الري	م. ع .ص .ت (EPIC)- AGIRE (الوكالة الوطنية للتسيير المتكامل لموارد المياه)	12.000.000.000	المادة 99 من قانون المالية 2003 و82 من قانون المالية 2005، المادة 65 من قانون المالية 2016 والمادتين 134و137 من قانون المالية 2021
.12	المساهمة التضامنية	الصندوق الوطني للتقاعد (CNR)	95.000.000.000	المادة 105 من قانون المالية 2020
.13	رسم مراقبة التقنية للسيارات	المؤسسة الوطنية للمراقبة التقنية للسيارات	472.000.000	المادة 51 من قانون المالية 1999 و76 من قانون المالية 2000.

الجدول "ز"

الاقتطاعات الاجبارية غير الجبائية الموجهة لتمويل هيئات الضمان الاجتماعي

الوحدة : دج

الصندوق / طبيعة الاقتطاع	2024
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	**67 746 000 000**
الـتأمين عن البطالة	67 746 000 000
الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء	**726 154 000 000**
الضمان الاجتماعي	668 062 000 000
حوادث العمل والأمراض المهنية	58 092 000 000
الصندوق الوطني للتقاعد	**846 738 000 000**
التقاعد العادي	824 158 000 000
التقاعد المسبق	22 580 000 000
مساهمة التضامن (2%) المطبقة عل عمليات استيراد البضائع المطروحة للاستهلاك بالجزائر	95 000 000 000
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء	**103 760 000 000**
الضمان الاجتماعي	51 880 000 000
التقاعد	51 880 000 000
الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية	**15 404 000 000**
السكن الاجتماعي	15 404 000 000
المجموع العام	**1 854 802 000 000**

الجدول " ح "
تقديرات النفقات الجبائية

الوحدة: دج

القطاع	2024
الأملاك الوطنية	**23 003 599 676**
1- الامتيازات الممنوحة على الأراضي التابعة لأملاك الدولة الموجهة للاستثمار	2 025 594 314
2-التنازل عن الأملاك العقارية التابعة للقطاع العام	1 627 775 346
3- الامتيازات الممنوحة على الأراضي التابعة لأملاك الدولة في اطار انشاء برامج السكنات المدعمة	19 350 230 016
الجمارك	**369 940 849 879**
1- الحقوق الجمركية	250 477 825 985
2- الرسم على القيمة المضافة المطبق على الواردات	119 463 023 894
الضرائب	**102 578 517 379**
أجهزة ترقية الاستثمار وتشجيع التشغيل	102 578 517 379
مجموع النفقات الجبائية	**495 522 966 934**

أبرز المؤشرات

	الوحدة	مؤقت	ق م ت	إغلاق	م ق م	تقديرات	
		2022	2023	2023	2024	2025	2026
التجارة الخارجية							
الميزان التجاري	% إلى الناتج الداخلي الخام	11,4	5,5	5,8	2,5	1,1	1,5
الميزان الجاري	% إلى الناتج الداخلي الخام	8,2	1,9	2,8	-0,2	-1,7	-1,1
واردات السلع	مليار دولار أمريكي	38,9	41,5	40,7	43,5	47,4	47,4
صادرات السلع	مليار دولار أمريكي	65,5	52,8	55,0	49,8	50,3	51,6
نسبة تغطية الصادرات للواردات	%	148,0	111,9	118,7	100,7	93,2	95,6
نسبة الانفتاح التجاري	%	24,8	25,8	21,8	20,7	20,7	20,1
تغطية احتياطي الصرف للواردات	شهر	15,7	16,3	17,8	17,2	15,5	15,5
سعر برميل البترول	دولار أمريكي	103,8	70,0	80,0	70,0	70,0	70,0
القطاع الحقيقي							
الناتج الداخلي الخام	مليار دينار جزائري	32 028,4	28 473,6	33 656,4	35 530,6	37 982,5	40 347,5
نموّ الناتج الداخلي الخام	%	3,6	5,3	4,2	4,2	3,9	4,0
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	مليار دينار جزائري	23 197,2	21 581,4	26 538,0	29 198,8	31 635,2	33 901,2
نموّ الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	%	4,6	4,9	5,0	5,1	4,9	4,7
الناتج الداخلي الخام	مليار دولار أمريكي	233,4	206,3	246,8	255,3	267,4	278,4
ميزانية الدولة							
الرصيد الميزانياتي	% إلى الناتج الداخلي الخام	-8,5	-20,3	-16,4	-17,4	-16,8	-14,4
الرصيد الإجمالي للخزينة	% إلى الناتج الداخلي الخام	-10,1	-23,1	-18,8	-19,9	-19,1	-16,7
إيرادات الميزانية	% إلى الناتج الداخلي الخام	22,6	31,3	27,3	25,6	25,1	24,5
الإيرادات الجبائية	% إلى الناتج الداخلي الخام	9,3	11,9	10,8	11,6	11,9	11,9
مجمل الإيرادات (باحتساب موارد صندوق ضبط الإيرادات)	% إلى الناتج الداخلي الخام	29,7	33,4	30,0	27,2	26,6	25,9
نفقات الميزانية	% إلى الناتج الداخلي الخام	31,0	51,7	43,7	43,0	41,9	38,9

تقديرات الميزانية

مليار درج	ق م ت	إغلاق	م ق م	تقديرات	
	2023	2023	2024	2025	2026
إيرادات الميزانية	8 926,0	9 180,8	9 105,3	9 537,2	9 881,9
1-الإيرادات المتحصل عليها من الإخضاعات	7 247,6	7 482,2	7 629,6	8 048,8	8 380,3
أ- الإيرادات الجبائية	3 391,4	3 625,9	4 117,3	4 528,0	4 817,0
1.1 الضرائب على الدخل	1 390,4	1 715,6	1 862,0	2 016,2	2 178,0
2.1 الضرائب على رأس المال	51,6	56,9	62,6	68,8	75,7
3.1 الضرائب على الاستهلاك	1 453,5	1 365,1	1 621,7	1 809,6	1 906,9
4.1 الحقوق الجمركية والحقوق المماثلة	396,7	384,3	456,6	507,4	518,0
5.1 ضرائب ورسوم أخرى	96,3	101,3	111,4	122,6	134,8
6.1 ناتج الغرامات	2,9	2,8	3,0	3,3	3,7
ب- الجباية البترولية	3 856,3	3 856,3	3 512,3	3 520,9	3 563,3
2- مداخيل الأملاك التابعة للدولة	68,3	78,6	80,2	81,8	83,4
3- مداخيل المساهمات المالية للدولة	1 410,0	1 410,0	1 175,0	1 175,0	1 175,0
4- المبالغ المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من قبل الدولة وكذا الأتاوى	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
5- مختلف حواصل الميزانية	191,7	201,7	212,5	222,4	234,7
6 - الحواصل الاستثنائية المتنوعة	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
7- الأموال المخصصة للمساهمات والهبات والوصايا	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1
8- الفوائد والحواصل المتحصل عليها من القروض والتسبيقات وتوظيف أموال الدولة	8,3	8,3	8,0	9,1	8,4
نفقات الميزانية	14 706,8	14 706,8	15 275,3	15 900,4	15 705,6
1- نفقات المستخدمين	3 206,0	4 481,1	5 155,7	5 319,7	5 484,9
2-نفقات تسيير المصالح	365,0	534,7	632,9	642,1	668,9
3-نفقات الاستثمار	2 606,4	3 036,4	2 809,4	3 224,6	3 039,2
4-نفقات التحويل	5 298,2	3 982,4	4 276,0	4 395,2	4 203,5
5-أعباء الدين العمومي	419,2	389,7	478,0	392,9	318,2
6-نفقات العمليات المالية	102,3	100,0	3,0	6,0	6,0
7-النفقات غير المتوقعة	2 709,7	2 182,6	1 920,4	1 919,9	1 984,9
الرصيد الميزانياتي	-5 780,9	-5 526,0	-6 170,0	-6 363,3	-5 823,7
الرصيد الإجمالي للخزينة	-6 573,4	-6 318,5	-7 073,2	-7 266,5	-6 726,9

ملخص مجاميع القطاع الحقيقي

سنة أساس 2001 (ما لم يُشر إلى غير ذلك)	القيمة الجارية (مليار دج)	% من الناتج الداخلي الخام (%)	التغير في الحجم (%)	المساهمة في النموّ (%)	القيمة الجارية (مليار دج)	% من الناتج الداخلي الخام (%)	التغير في الحجم (%)	المساهمة في النموّ (%)	القيمة الجارية (مليار دج)	% من الناتج الداخلي الخام (%)	التغير في الحجم (%)	المساهمة في النموّ (%)
	2022 مؤقت				ق م ت 2023 (سنة أساس 1989)				إغلاق 2023			
الفلاحة	3 187,8	10,0	4,9	0,5	3 454,8	12,1	5,4	0,6	3 433,3	10,2	5,4	0,5
المحروقات	8 831,3	27,6	-0,5	-0,1	6 892,2	24,2	6,1	1,9	7 118,4	21,2	1,9	0,5
الصناعة	1 610,1	5,0	5,9	0,3	1 544,5	5,4	7,3	0,4	1 835,7	5,5	7,1	0,4
البناء و الاشغال العمومية	3 148,8	9,8	3,8	0,4	3 271,3	11,5	6,6	0,7	3 552,1	10,6	6,5	0,6
الخدمات	13 636,8	42,6	4,9	2,3	11 368,7	39,9	4,8	1,7	15 819,4	47,0	4,8	2,1
الضرائب و الرسوم	1 613,7	5,0	1,3	0,1	1 942,1	6,8	0,0	0,0	1 897,4	5,6	1,3	0,1
الناتج الداخلي الخام	32 028,4	100,0	3,6	3,6	28 473,6	100,0	5,3	5,3	33 656,4	100,0	4,2	4,2
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	23 197,2	72,4	4,6	3,7	21 581,4	75,8	4,9	3,4	26 538,0	78,8	5,0	3,7
الناتج الداخلي الخام خارج الفلاحة	28 840,6	90,0	3,4	3,0	25 018,8	87,9	5,2	4,6	30 223,1	89,8	4,1	3,7
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات و الفلاحة	20 009,3	62,5	4,5	3,1	18 126,5	63,7	4,8	2,8	23 104,7	68,6	5,0	3,1

	م ق م 2024				تقديرات 2025				تقديرات 2026			
الفلاحة	3 726,5	10,5	5,6	0,6	4 040,0	10,6	5,5	0,6	4 399,3	10,9	5,2	0,6
المحروقات	6 331,8	17,8	0,9	0,2	6 347,3	16,7	-0,6	-0,1	6 446,3	16,0	0,5	0,1
الصناعة	2 076,1	5,8	7,5	0,4	2 332,5	6,1	9,0	0,5	2 604,2	6,5	9,3	0,6
البناء و الاشغال العمومية	3 821,8	10,8	6,2	0,7	4 088,6	10,8	5,8	0,6	4 348,2	10,8	5,6	0,6
الخدمات	17 429,3	49,1	5,0	2,3	18 808,2	49,5	4,6	2,2	20 084,4	49,8	4,3	2,2
الضرائب و الرسوم	2 145,2	6,0	0,6	0,0	2 365,9	6,2	1,4	0,1	2 465,1	6,1	1,0	0,1
الناتج الداخلي الخام	35 530,6	100,0	4,2	4,2	37 982,5	100,0	3,9	3,9	40 347,5	100,0	4,0	4,0
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	29 198,8	82,2	5,1	4,0	31 635,2	83,3	4,9	4,0	33 901,2	84,0	4,7	3,9
الناتج الداخلي الخام خارج الفلاحة	31 804,1	89,5	4,1	3,6	33 942,5	89,4	3,8	3,4	35 948,2	89,1	3,9	3,5
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات و الفلاحة	25 472,3	71,7	5,0	3,4	27 595,2	72,7	4,8	3,5	29 501,9	73,1	4,7	3,4

مقارنة اهم المجاميع الرئيسية للأطر الميزانياتية متوسطة الاجل 2023-2025 و2024-2026

المجاميع (مليار دج)	تقديرات سنة 2024				تقديرات سنة 2025			
	في الإطار الميزانياتي متوسط الاجل 2023-2025	في الإطار الميزانياتي متوسط الاجل 2024-2026	نسبة التغير (%)	الفرق	في الإطار الميزانياتي متوسط الاجل 2023-2025	في الإطار الميزانياتي متوسط الاجل 2024-2026	نسبة التغير (%)	الفرق
الناتج الداخلي الخام الاسمي	31 255,3	35 530,6	13,7	4 275,2	33 330,8	37 982,5	14,0	4 651,8
الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	4,8	4,2		-0,6	4,4	3,9		-0,5
إيرادات الميزانية	9 056,9	9 105,3	0,5	48,4	9 367,6	9 537,2	1,8	169,6
نفقات الميزانية	14 953,7	15 275,3	2,2	321,6	14 965,5	15 900,4	6,2	934,9
رصيد الميزانية	-5 896,8	-6 170,0	4,6	-273,2	-5 597,9	-6 363,3	13,7	-765,4
الرصيد الإجمالي للخزينة	-6 800,0	-7 073,2	4,0	-273,2	-6 501,1	-7 266,5	11,8	-765,4